الطريق الى اظهار التراث الحضارى فى المدينة المعاصرة :

يتجه البحث عن اظهار التراث الحضارى فى المدينة المعاصرة فى الاتجاهات الثلاثة الاتية :

١ ــ يرتبط الاتجاه الاول باظهار التراث الحضارى للعمارة التاريخية والمحافظة عليها سواء اكانت مبانى منفصلة او مجموعات من هذه المبانى .

٢ ــ ويرتبط الاتجاه الثاني بمحاولة اخضاع المناطق القائمة من المدينة للقيم الحضارية للتخطيط والعمارة الاسلامية .

٣ ــ ويرتبط الاتجاه الثالث بمحاولة تخطيط وتصميم المناطق الجديدة على أساس تطبيق القيم الحضارية للتخطيط والعمارة فى نطاق التقدم التكنولوجي والتطور في الحياة العصرية .

ولكل من هذه الاتجاهات طبيعة خاصة في بحثها وان كانت في النهاية تتداخل وتتكامل في رسم الصورة العامة للمدينة المعاصرة .

اولا : اظهار التراث الحضارى للعمارة التاريخية فى المدينة القديمة

يتبع فى هذاالاتجاه اسلوبان متضاربان ، الاول فى تفريغ المناطق المحيطة بالمبنى التاريخى لاظهاره منفصلا كأثر من اثار الماضى دون ارتباط كبير بالتكوينات التخطيطية او المعمارية المحيطة به وينقسم الفكر المعمارى او التخطيطي هنا اما الى ايجاد نوع من التباين بين العمارة القديمة بتشكيلاتها الحره وموادها الطبيعية والعمارة المعاصرة بتشكيلاتها المنتظمة وموادها المصنعة او يتجه الفكر التخطيطي الى فصل المبنى القديم كمبنى اثرى وايجاد نوع من التجانس بين العمارة القديمة بتشكيلاتها الحرة وموادها الطبيعية والعمارة المعاصرة التي تلتزم بالقيم الحضارية للعمارة مع التقدم التكنولوجي والتطور المستمر فى الحياة المعاصرة . وفى هذه الحالة تصبح العمارة المعاصرة المحيطة بالمبنى امتدادا للعمارة القديمة وهنا قد ينزلق الفكر المعمارى الى اسلوب تبسيط العمارة القديمة وخلطها ببعض العناصر المعمارية الحديثة او اضافة بعض الزخارف القديمة عليها دون وعى بالقيم الحضارية للعمارة .

ويتجه الاسلوب الاخر الى اعتبار المبنى الاثري القديم ممثلا لفترة تاريخية معينة من تاريخ المدينة لا يمكن فصله عن الفترات اللاحقه . وفي هذه الحالة يلتزم المخطط بوضع المبنى الاثري في وضعه الاساسي من حيث علاقاته الحسية بالمباني والفراغات المحيطة به حتى تظهر ارتباطه بالمقياس الانساني الذى لازمه منذ انشائه . ويستلزم هذا الاسلوب دراسة واعية لتخطيط وتصميم المباني المحيطة بالمبنى الاثري او الملاصقة له . وتشييدها ليس بنفس الاسلوب القديم ولكن بتصميمها على اساس القيم الحضارية للعمارة القديمة كما وضحته الدراسة من قبل وتشييدها بما يتطلبه العصر من تقدم علمي وتكنولوجي واجتماعي مؤكدا بذلك استمرار الحياة في اعصاب المدينة دون أى انفصال قد يوقف الاستمرار الحضارى فيها وذلك مع ايجاد التوازن بين الاحتياجات المادية والاحتياجات العاطفية للانسان الامر الذى يحفظ هذا الاستمرار .

ويواجه البحث عن اظهار التراث الحضارى للعمارة التاريخية في المدينة القديمة بعد ذلك ضرورة مقابلة التقدم التكنولوجي المتمثل في طرق المواصلات الالية الامر الذى يستوجب فصل حركة الانسان عن حركة الآلة وقصرها فى اضيق الحدود التى تخدم المناطق القديمة من المدينة دون ايجاد اى مكان ظاهر للمرور العابر وترتبط حركة الانسان فى المدينة القديمة بالمقياس الانسانى لفراغ الشارع الذى تحدده ارتفاعات المباني المكونة له . الامر الذى يستدعى تحديد ارتفاعات الادوار المختلفة لهذه المبانى بعد ربطها بالمباني القديمة القائمة . وهكذا تحدد لكل منطقة في المدينة القديمة قوانينها التنظيمية التي تضمن ربط التراث الحضارى بالعمارة المعاصرة فيها . سواء بالنسبة للتشكيل الخارجي او اللون او الانارة الخارجية .

وللمدينة القديمة اعتبار خاص من الناحية الاجتماعية فكثيرا ما تضم المستويات المعيشية الدنيا من مجتمع المدينة وهذه الظاهرة كثيرا ما تقف في سبيل وصول هذه المناطق الى المستوى الانساني المناسب الامر الذى يقتضي نشر التوعية المعيشية لسكان هذه الاحياء جنبا الى جنب مع عمليات التخطيط والتشييد وذلك حتى لا ينفصل بناء التشكيل الطبيعي للمدينة عن بناء الانسان فيها خاصة في تلك المناطق التى تعكس اكثر من غيرها التراث الحضارى للمدينة .

ثانيا : اظهار التراث الحضارى فى المناطق القائمة من المدينة :

تمثل المناطق القائمة حول المدينة القديمة الجزء الاكبر من الكيان الطبيعى للمدينة وقد بنيت على مراحل متعاقبة وفى ظروف حضارية مختلفة . الى ان اتخذت وضعها القائم بما يشوبه من نقص او مشاكل . وكثيرا ما يعجز التخطيط الحديث عن تحقيق أهدافه فى هذه المناطق فيلجأ الى المناطق غير الصالحة فيها ليقيم على انقاضها مناطق حديثة . وان كانت هذه المناطق الحديثة تتحرك تبعا لمخططات مرحلية الا انها فى النهاية تمثل عملا جديدا من اساسه شانها فى ذلك شأن المناطق الجديدة عند اطراف المدينة ويبقى الجزء القائم من المدينة جامدا امام اى تخطيط جديد وان كان يدخل ضمن المراحل المستقبلة للتخطيط العام للمدينة . فهو بذلك يبقى اجالا طويلة من الزمن دون أى معالجات تخطيطية تذكر اللهم الا ما تتعرض له هذه المناطق من عمليات توسيع الشوارع واقامة بعض المباني الحديثة فى الاراضي الفضاء فيها . من هنا كان البحث عن اظهار التراث الحضارى فى المناطق المبينة فى المدينة حول الجزء القديم منها عملا شاقا أمام المخطط ليس فقط من الناحية النظرية او التطبيقية او التشريعية ولكن ايضا من الناحية التنفيذية فالمعالجة التخطيطية لمثل هذه المناطق تمس سكانها قبل ان تمس مبانيها . ويمكن ان تكون المعالجة التخطيطية لهذه المناطق بعد ذلك بمثابة عملية اصلاح للبيئة الحضارية فيها .

وقد تبدأ عملية اصلاح البيئة الحضارية للمناطق المبنية من المدينة فى الاتجاهين التاليين :

أ ـ فصل حركة المرور عن حركة المشاة :

وهذا الاتجاه يحاول بقدر الامكان فصل حركة الآلة عن حركة الانسان فتقتصر الشوارع او الشرايين الداخلية لهذه المناطق على الخدمة الداخلية فيها وذلك بعد تحويل المرور السريع فيها الى الخارج حول كل منطقة وهنا تصبح عملية توسيع

الشوارع الرئيسية القائمة والتي تجمع حولها مختلف الانشطة الجماعية للسكان عملية غير انسانية اذ انها تساعد على فقدان الحياة فى هذه المناطق خاصة اذا علمنا انهـا تنفذ على مدى فترات قصيرة من الزمن نظرا للزيادة المضطردة فى كثافات المرور فيها

ولما كانت الشوارع الرئيسية التى على طولها توجد مختلف الانشطة الجماعية تعتبر كاعصاب الحياة بالنسبة للاحياء التى تمر فيها فان الامر يستدعى البحث عن مجارى اخرى للمواصلات السريعة والعامة بدلا منها وهنا قد لا يجد المخطط امامة هذا البديل فى الشرايين الاخرى حول الحى اذ ان احياء المدينة العربية وان انفصلت اجتماعيا فهي ملتحمة طبيعيا واذا علمنا ان التخطيط الحديث يحاول فصل الاحياء المختلفة من المدينة بطرق للمواصلات السريعة فان الامر يستدعى شق مثل هـذه الطرق خلال المناطق المبنية بين الاحياء القائمة مع العمل على توسيع بعض الشوارع الفرعية حول هذه الاحياء اذا سمحت الظروف بذلك . وهكذا يمكن تفادى الاسلوب القائم فى توسيع الشوارع الرئيسية باواسط الاحياء .

وبالدراسة العلمية لهذا الاتجاه اتضحت الحقائق الآتية :

١ ــ ان قيمة الارض على شرايين اواسط الاحياء كثيرا ما تكون اضعاف قيمة الاراضى فى منطقة التحام الاحياء . وعلى ذلك فتكاليف نزع الملكية على جانبى شرايين الاحياء تفوق تكاليف نزع الملكية اللازمة لفصل الاحياء بشرايين جديدة للمواصلات السريعة .

٢ ــ ان حالة المباني على جانبى شرايين اواسط الاحياء كثيراما تكون احسن من حالة المباني عند منطقة التحام الاحياء . وذلك مما يزيد من عبء الاقتصاد القومي عند توسيع الشرايين الحالية للاحياء .

٣ ــ نظرا للاتساع الذى طرا على الشرايين الرئيسية باواسط الاحياء فى الماضى دون غيرها من الشوارع الداخلية فان ارتفاعات المباني على جانبي هذه الشرايين قد ازدادت اكثر عما كانت عليه من قبل وازدادت بالتالى عن ارتفاعات المباني عند مناطق التحام الاحياء . وهذا ما يؤكد زيادة تكاليف توسيع الشرايين الرئيسية للاحياء .

٤ ــ ان توسيع الشريين الرئيسية للاحياء يتطلب اجراءات تنظيمية وقانونية بالنسبة لتنوع استعمالات الارض خاصة بالنسبة للاستعمال الادارى والتجارى الامر الذى لايظهر عند شق طرق جديدة فاصلة بين الاحياء .

٥ ــ الطرق الجديدة بين الاحياء قد لا تتطلب انشاء اى من شبكات المرافق العامة اذ يمكن الاستمرار فى الاعتماد على شبكات المرافق العامة القائمة فى شرايين الاحياء وان تحولت هذه الشرايين بعد ذلك الى طرق للمشاة .

٦ ــ تتطلب عملية توسيع الشوارع زمنا اطول من وقت اعتماد خطوط التنظيم الجديدة الى ان تتم عملية التوسيع التى تجرى تبعا لامكانيات اصحاب الارض علـى كلا الجانبين من حيث تمويل المبانى الجديدة او بالنسبة الى هدم المبانى القديمة .

٧ ــ ان شق شبكات الطرق الجديدة الفاصلة بين الاحياء سوف لا يستوجب اقامة انشاءات عامة او تجارية على كلا الجانبين مما يوفر كثيرا من المدخرات القومية .

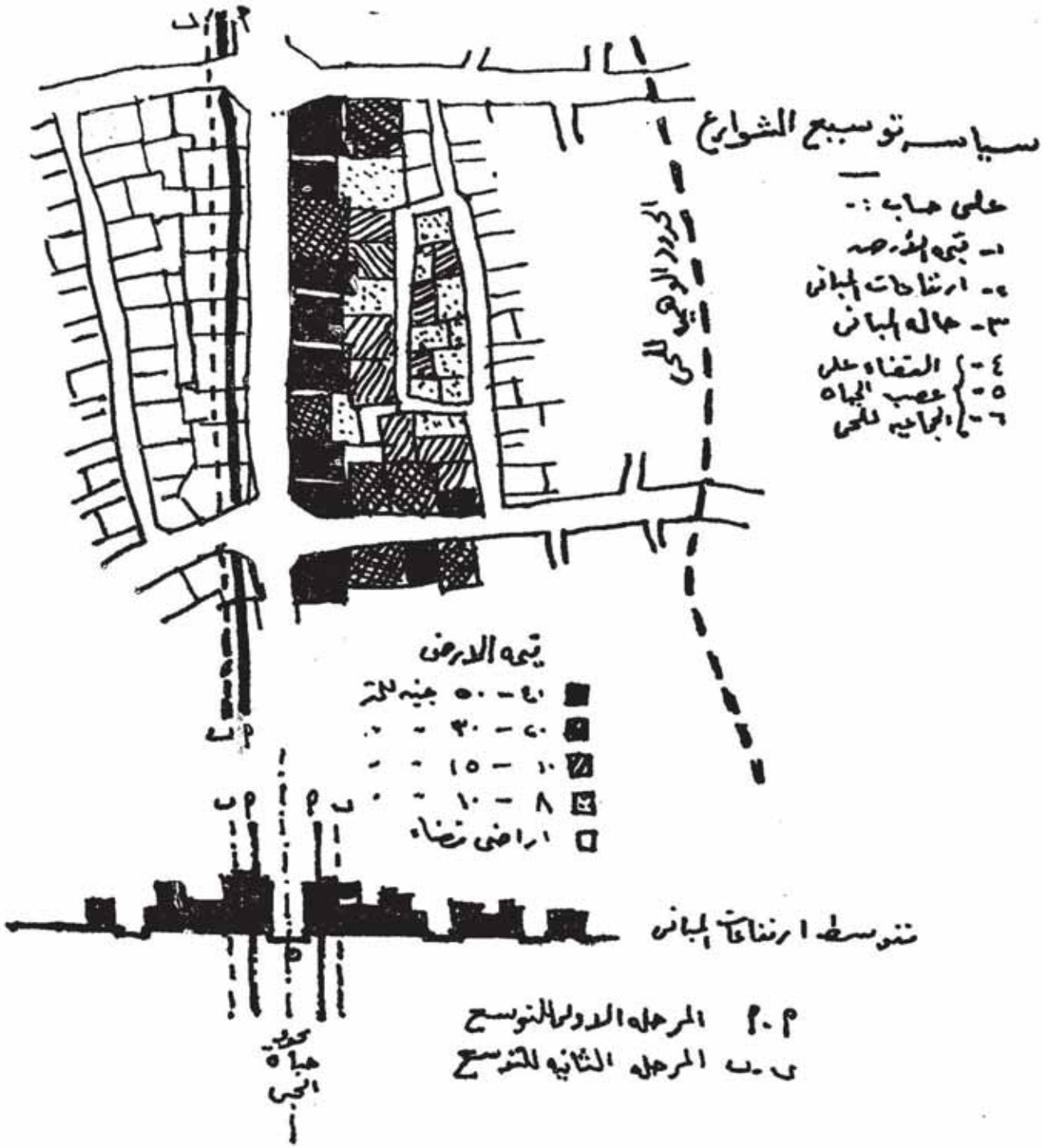

ب ـ اصلاح البيئة الطبيعية :

وتنتقل عملية اصلاح البيئة فى المناطق المبينة من المدينة بعد ذلك الى محاولة اعادة تشكيل المبانى القائمة لتوفير بعض المظاهر التى تخدم التراث الحضارى مع البدء بالمباني التي حول الشرايين الرئيسية التي تلتف حولها الاحياء . ويمكن ان يقسم العمل فى اصلاح البيئة الطبيعية لهذه الشرايين الى الاجراءات الاتية :

١ ـ الارتداد بواجهات المحلات التجارية ومداخل المبانى مسافة تتراوح بين مترين او ثلاثة تبعا لاتساع الشارع وذلك لخلق منطقة مغطاة امام هذه المحلات وان

اختلفت المسافات بين اعمدة المباني او ارتفاعاتها . هذا وقد تستعمل العقود لحل المشاكل التنفيذية التى قد تنتج عن هذا الاتجاه .

٢ ــ معاملة الواجهات الامامية للمباني سواء بتوحيد خط السماء لكل مجموعة متقاربة منها لتفادى التكسير الكبير فى خط السماء على جانبى الطريق . او بطمس معالم الزخارف او التشكيلات المعمارية الرخيصة وترك الفتحات كعناصر معمارية مستقلة فى المسطحات المقفلة من المبانى كاحد قيم العمارة الاسلامية .

٣ ــ تجانس الوان المباني على جانبى الطريق بحيث يطغى على المبنى الواحد لون واحد وبحيث يتم ذلك بحرية كاملة اظهارا للطابع الانساني لواجهتي الشارع مع تأكيد اللون الطبيعى لمواد البناء او لخشب الفتحات بالواجهات .

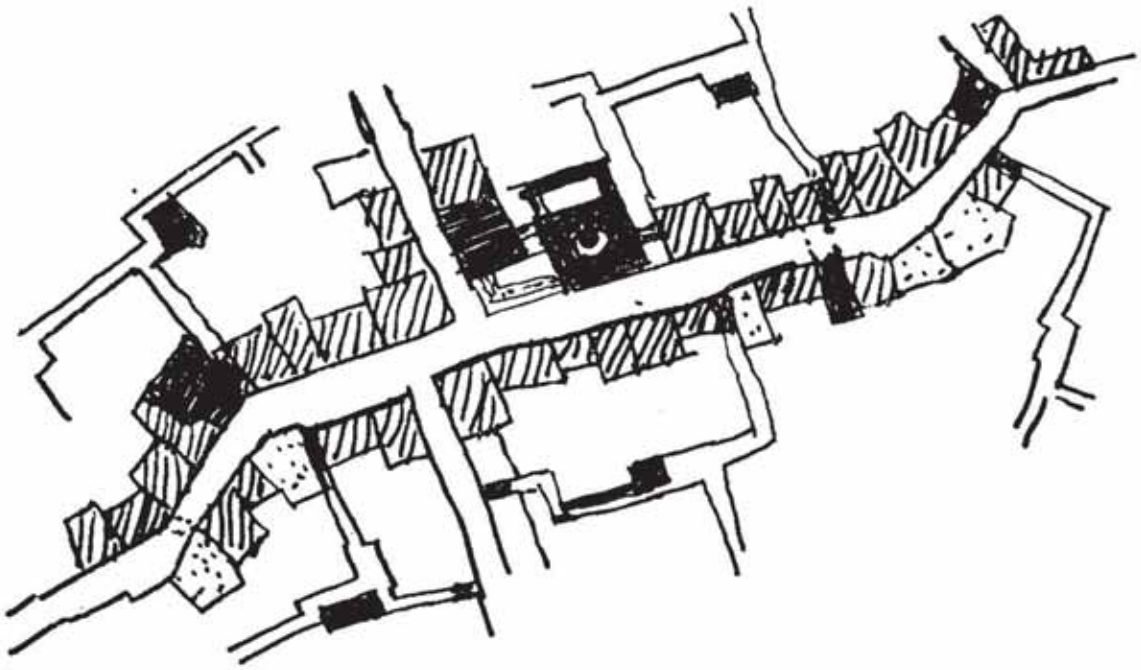

التسارع عصب الانشطة الجماعية للحي فى المدينة الاسلامية

٤ ــ قفل جوانب الشرفات لتأكيد تشكيل الاحجام المنفصلة فى الواجهات . ويمكن فى هذه الحالة تحديد فراغ الشرفات بالعقود او باى معالجة معمارية اخرى تميز وظيفة المبنى .

ومع ذلك فان الامر قد يتطلب دراسة تفصيلية منفصلة لكل واجهة على جانبي الشارع بعد الفحص الكامل لاستعمالات الارض وحالة المبانى وارتفاعاتها على كلا الجانبين . كما ان الامر يتطلب توعية السكان بالقيم الحضارية لهذا العمل قبل اعتماده

ليكون ملزما للتنفيذ سواء من اعتمادات الميزانية العامة للدولة او باشتراك اصحاب العقارات فى عمليات التمويل . وهذا الاتجاة لا يعنى عدم خضوع المناطق لمراحل التخطيط الطويل الاجل اذ لابد ان يرتبط به كمستوى ادنى من مستويات التخطيط المحلي لاحياء المدينة .

ثالثا : اظهار التراث الحضاري فى تخطيط المناطق الجديده فى المدينة العربية :

ومع التحليل السابق والعناصر التخطيطية والمعمارية للمدينة العربية القديمة يمكن افساح الطريق امام المخطط فى تطبيق هذه القيم وهذه العناصر فى التخطيطات الحديثة مع عطاء الاعتبار الكامل للتقدم التكنولوجى وتسييرة فى المسلك الذى لا يتعارض فيه مع القيم الانسانية للمدينة المعاصره .

وهنا يكمن الفكر الاساسي للتخطيط الحديث . فاذا كان الهيكل العام للمدينة العربية القديمة قد تشكل على اساس المقياس الانسانى المتولد عن الحركة الطبيعية للانسان والدواب ولما كان الهيكل العام للمدينة المعاصرة يتأثر اساسا بالمقياس المتولد عن الحركة الآلية المتغيرة السرعة فان الفكر الاساسي للتخطيط الحديث يهدف الى ايجاد اللقاء المناسب بين كلا المقياسين وربط عناصر الزمن والفراغ والمكان فى التشكيل العام للمدينة .

وينتقل البحث عن اظهار التراث الحضارى فى تخطيط المناطق الحديثة بعد ذلك الى قياس تحديد متطلبات المجتمع الجديد وبلورتها فى حجوم ومسطحات يمكن توزيعها التوزيع المناسب فى التخطيط الحديث مع ايجاد الروابط التى تحكم العلاقات الحسية بين هذه الحجوم وهذه المسطحات لتشكيل المظهر الفراغى للمناطق المختلفة من المدينة سواء فى منطقة وسط المدينة او فى الاحياء السكنية المحيطة بها وهو ما سوف تعالجة هذه الدراسة بالتفصيل .

التقاء الفراغ والزمن والعمارة فى تشكيل المدينة المعاصرة :

يتحد التشكيل الفراغي للمدينة بثلاثة عوامل . الاول فى طبيعة اجزاء المدينة والعلاقة التنظيمية بينها ، والثاني فى ديناميكية الحركة فى الاجزاء المختلفة فى المدينة والثالث فى العلاقة بين المقياس المتولد عن حركة الانسان والمقياس المتولد عن حركة السيارة فى المدينة . فعندما غزت السيارة المدينة لم تعبا كثيرا بالمقياس المتولد عن حركة الانسان فاتسعت الشوارع والطرقات تبعا لكثافات المرور فيها وتغلغلت فى جميع اراضى المدينة واصبحت شبكات المرور هي التى تحدد الشكل العام للمدينة ، ففقدت المدينة بذلك انسانيتها .

ولاعادة انسانية المدينة اليها لابد من الفصل بين مسار السيارة ومسار الانسان. بحيث يزداد هذا الفصل كلمازادت سرعة السيارة ويقل كلما انخفضت سرعتها الى الحد الذى يمكن ان تسمح فيه بشيء من الاختلاط بين الانسان والآلة . ومعنى ذلك ان المقياس المتولد عن حركة السيارة يختلف مع سرعاتها ويقل الى ان يتصل بالمقياس المتولد عن حركة الانسان . فاذا كان المقياس المتولد عن حركة الانسان يرتبط بنسب وعلاقات خاصة بالفراغ الذى يسير فيه فان حجم مثل هذا الفراغ يزداد بالتدريج مع زيادة سرعة السيارة داخل المناطق المبينة فى المدينة الى ان تصل هذه السرعة ذروتها فى الفراغ الكامل فى الطرق السريعة خارج المدن . فالانسان عندما يستوعب التشكيل المعمارى للفراغ الذى يسير فيه فانما يتم ذلك على اساس نسب معينة تربطة بهذا التشكيل . وهو ما يسمى بالمقياس الانساني فلا يتسع الفراغ الذى يسير فيه الى الحد الذى يفصله عن المبانى المحيطة به ويفقدها مقياسها الانساني ولا يضيق به هذا الفراغ الى الحد الذى لا يستطيع فيه استيعاب التشكيل المعمارى لهذه المبانى وذلك عند مستوى نظره المتحرك فى هذا الفراغ . ونقطة التوازن المناسبة لمقياس الانسان فى الفراغ لا تأتى نتيجة للعمل الهندسي بقدر ما تاتى نتيجة لارتباط الكيان الطبيعي للمدينة بالانسان نفسه كما يظهر فى فراغات الشوارع والميادين فى مدن العصور الوسطى . والذى حاول واحد مثل كاميللو سيتى تحليلها ليجد فيها النسب الهندسية التي يمكن الاعتماد عليها فى التصميمات الحديثة ولكنه وان وجد ان نسبة ٢ : ١ هي نسبة متكررة بين الارتفاعات والعروض الا انه لا يستطيع ان يفرض هذه النسب على فراغ متغير من مكان لاخر تبعا للتأثير المعمارى واهمية المباني المكونة لهذه الفراغ . فتلقائية تخطيط المدن القديمة سواء فى العصور الوسطى او فى مناطق مثل النوبة جنوب الوادى فى مصر او فى مدن الواحات المصرية يعتبر مصدرا هاما للقيم التخطيطية والعلاقات الحسية بين المبانى المكونة للفراغات التى يظهر فيها المقياس الانساني .

واذا كان من الممكن اعتبار هذه القيم التخطيطية وهذه العلاقات الحسية كنقطة البداية لتحديد المقياس المرتبط بحركة الانسان فانها فى نفس الوقت يمكن ان تكون بداية لتحديد المقاييس المتغيرة بتغير سرعة السيارة الى ان تصل ذروتها فى الفراغ الكامل خارج المدن . ويعنى ذلك انه كلما زادت سرعة السيارة تدريجيا عن سرعة الانسان ازدادت المسافة فى المستوى الافقى للفراغ بين السيارة والمباني المحيطة بالفراغ الذى تتحرك فيه وانخفضت فى نفس الوقت النسبة بين ارتفاعات هذه المبانى والمسافة بينها وبين السيارة وذلك فى المستوى الراسى للفراغ وهكذا تظهر هذه المبانى وهى تبتعد تدريجيا عن مسار السيارة كلما زادت سرعتها وهكذا تتغير نسبة ارتفاع المبانى الى عرض الشارع من ٢ : ١ الى ٥ر١ : الى ١ : ١ وهكذا .

ولما كانت المسافات بين المباني تعتبر عاملا هاما فى تحديد الفراغ بالمدينة فان ارتباط هذا الفراغ بمقياس الانسان يتم عندما تختفى هذه المسافات او يقل ظهورها كما فى الشوارع القديمة . ثم يبدأ هذا الفراغ فى فقدان ارتباطه بمقياس الانسان عندما تتسع هذه المسافات مع زيادة سرعة الآلة المتحركة فى هذا الفراغ .

واذا كان من مبادىء التخطيط الحديث طرد السرعات الكبيرة خارج المناطق المبينة وتقليلها كلما اتجهنا الى داخل هذه المناطق ، الى ان تنعدم سرعة الآلة لتحل محلها سرعة الانسان . فان العلاقات الحسية بين المبانى المكونة للفراغات المختلفة فى هذه المناطق تتغير على اساس المبادىء السابقة لارتباط الحركة بالمقياس فتزداد المسافات بين المبانى على حدود هذه المناطق وتقل نسب ارتفاعاتها وتبعد عن مسار الحركة السريعة ثم تقل المسافات بين المباني تدريجيا الى داخل المنطقة وتزداد ارتفاعاتها وتقترب فى مسار الحركة الآلية التى تقل تدريجيا حتى تتلاشى عند مسار الانسان وحيث يتم التوازن بين مقياس الانسان والفراغ الذى يسير فيه وبهذا المفهوم يمكن تحديد التشكيل الفراغى للمناطق الجديدة على اساس ربط الحركة بالمقياس .

وبهذا المنطق الجديد يمكن تحريك المسطحات المفتوحة من اواسط المناطق المبنية الى نهاياتها حيث تصلها حركة الانسان من اواسط هذه المناطق حيث توجدالساحة العامةلتجمعات السكانحيث تمتدعلىطول شوارعهاالانشطة الجماعية المحليةمثل الانشطةالتجارية والاجتماعيةوالسياسية. ويعطىهذاالاتجاه كذلكبعدا جديدافى حياة المنطقةحيث يشعرالانسانفى المناطقالمختلفة لوسط المنطقة بالتباين بين الفراغات الضيقة نسبيا لشوارع المشاة فى الداخل والمسطحات المفتوحة التى يصل اليها الانسان فى نهاية حركته الى خارج المناطق المبينة . وهكذا يمكن الربط بين المقومات التخطيطية للمدينة العربية القديمة والمتطلبات الحديثة لحياة الانسان فى التشكيل الفراغي للمدينة المعاصرة . وهذا المفهوم يختلف كثيرا عن النظريات الحديثة لتخطيط المناطق الجديدة فى المدينة الغربية حيث تقع معظم المساحات المفتوحة فى اواسط هذه المناطق التى تحيطها الشوارع الدائرية من الخارج ثم تخدمها مجموعة من الشوارع الداخلية هذا بالاضافة الى ان انتظام المسافات بينالمبانى المختلفةفىمناطق التخطيط الحديث فى المدن الغربية يفقدها ما يوفره المفهوم السابق من تباين بين الفراغات المكونة لمثل هذه المناطق .

اظهار التراث الحضارى للعناصر التخطيطيه فى المدينة المعاصرة :

وعلى ضوء النظرية السابقة التى تحدد التشكيل الفراغي للمدينة المعاصرة التى تربط بين المقياس المتولد عن حركة الانسانوالمقياسالمتولدعنحركة السيارة والتىتربط المقومات التخطيطية للمدينة القديمة بالاحتياجات الحديثة للمدينة المعاصرة يمكن البحث عن وضع العناصر التخطيطية للمدينة الاسلامية فى هذا التشكيل الفراغي للمدينة المعاصرة .

فالمسجد لم يعد قاصرا على كونه مركزا للعبادة فى المدينة العربية المعاصرة بل هو فى نفس الوقت يعتبر رمزا تلتف حوله القيم الروحية لسكان المدينة حتى يوجد التوازن بين الاحتياجات المادية والاحتياجات العاطفية لانسان ما بعد الثورة الصناعية.

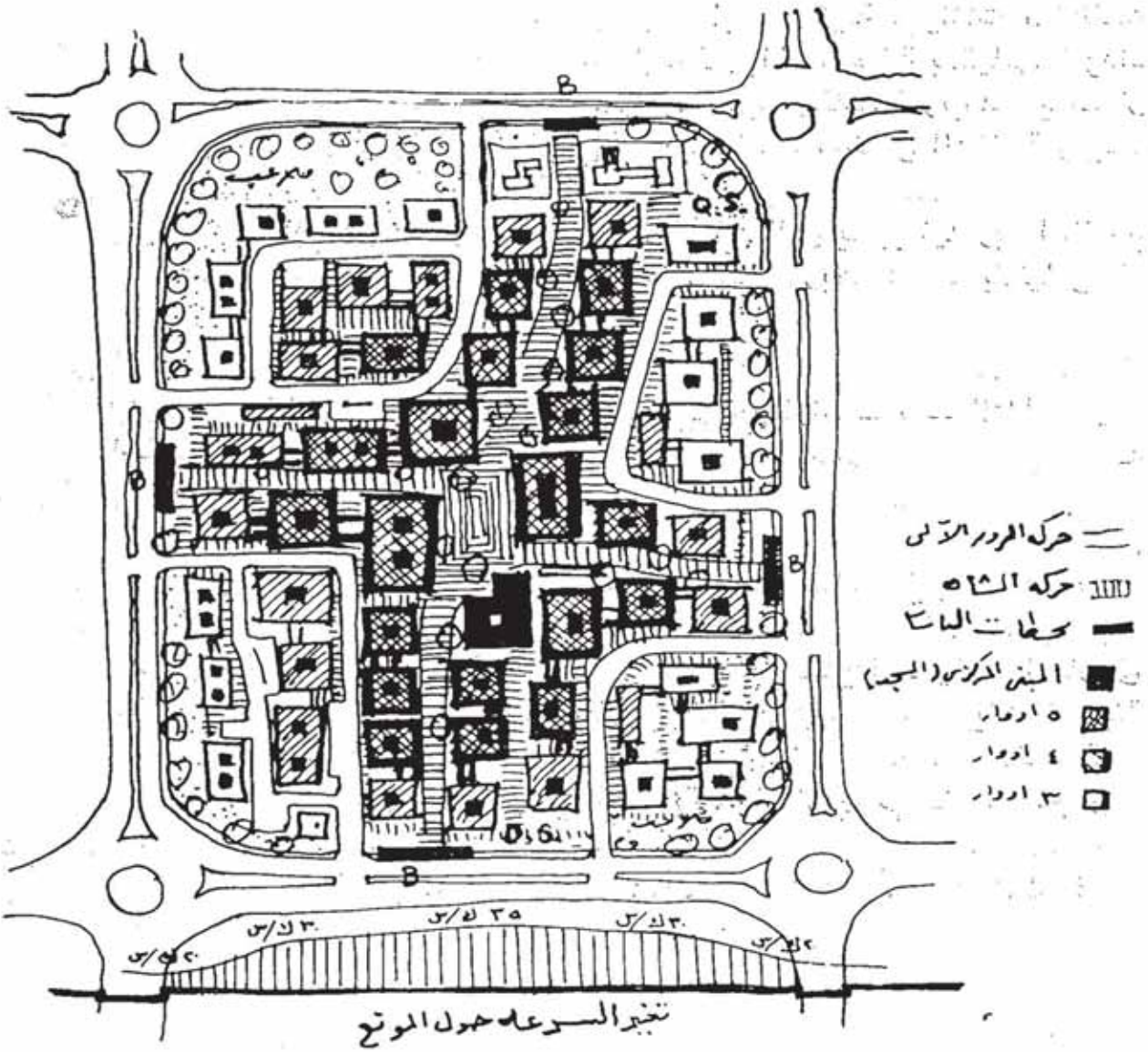

علاقة الحركة بالمقياس :

- حركة المشاة فى القلب
- حركة السيارة البطيئة فى الاطراف
- حركة السيارة السريعة فى الخارج

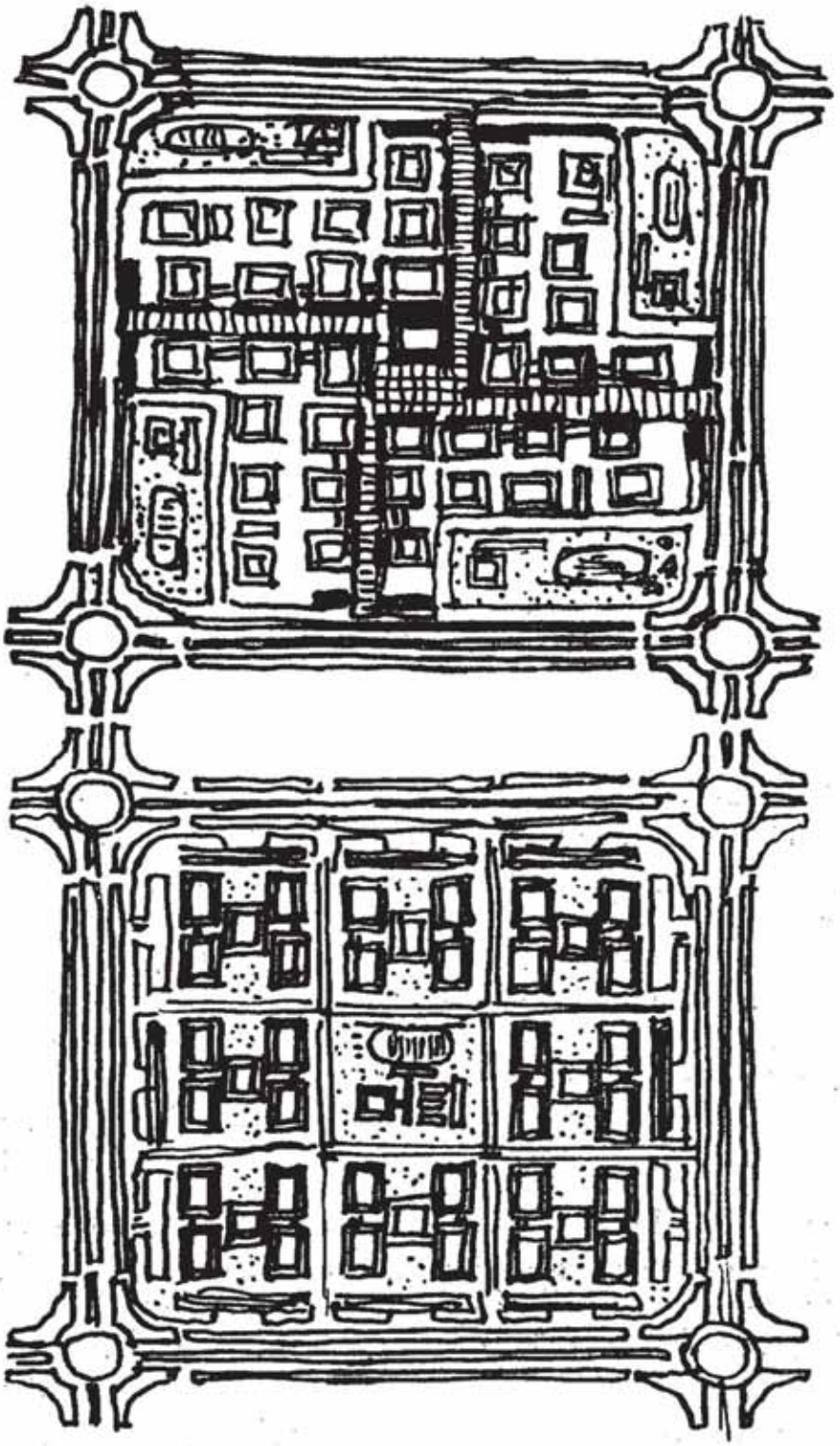

التصميم المرتبط بالتراث الحضارى للمدينة العربية

اتجاه المناطق المفتوحة الى الخارج

حركة المشاه على طول عصب المدينة ـ حيث المسجد كمركز الثقل

تصميم ايرنست اجلى لمدينة المناطق الجافة

اتجاه المناطق المفتوحة الى الوسط

حركة الشاه فى المناطق المفتوحة

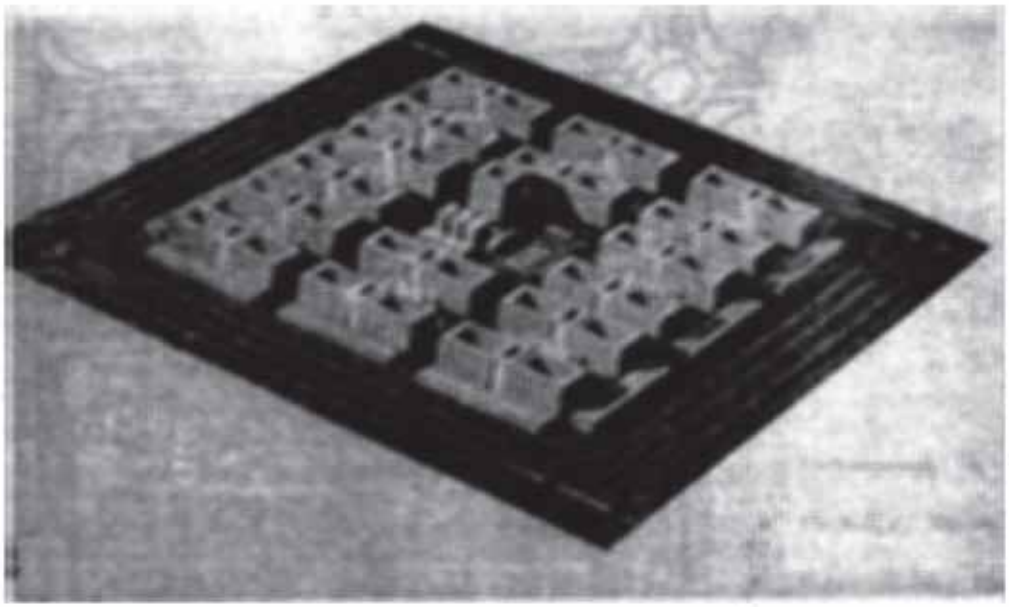

نموذج تصميم « ايرنست اجلر » للمنطقة السكنية فى مدينة المناطق الجافة

كما ان المسجد فى المدينة العربية المعاصرة لم يعد يستطيع ان يستوعب جميع الوظائف الاجتماعية والثقافية والسياسية التى كان يؤديها فى صدر الاسلام . فلا اقل من يكون مركزا للمبانى الحديثة التى تؤدى هذه الوظائف مكونة بذلك فراغ ساحة المسجد الجامع ويمكن ان تتفرع عن هذه الساحة شرايين الحياة الاخرى فى المدينة . فمن ناحية تتفرع شرايين الخدمات التجارية من المحلات والمكاتب التجارية ومن ناحية اخرى تتفرع الخدمات الاجتماعية والترفيهية ثم الخدمات الثقافية والتعليمية ومن ناحية اخرى تتفرع الخدمات الادارية والحكومية . وقد تظهر هذه الصورة على مستوى منطقة وسط المدينة كما تظهر فى منطقة وسط الحي وفى الحالة الثانية ترتبط المباني العامة بمجموعات المباني السكنية فى نطاق التشكيل الذى سبق توضيح مقوماته على أساس ربط الحركة بالمقياس .

وفى نفس الصورة يمكن اظهار التراث الحضارى للعناصر التخطيطية القديمة الاخرى مثل الشارع التجارى المكشوف أو المغطى او ساحة السوق المتنقل . كما يمكن فى نفس الوقت اظهار التراث الحضارى للعلاقات الحسية والتشكيلات المعمارية لمجموعات المباني المختلفة . ومع ذلك يبقى تصميم المجموعات السكنية مثار جدل مستمر وذلك للعوامل التالية :

١ ــ اختلاف المتسويات المعيشية للسكان فمستوى المعيشة هنا لا يؤخذ على اساس مقياس مستوى الدخل كما هو الحال فى المدينة الغربية ولكنه فى المدينة العربية يؤخذ مضافا اليه مستوى الثقافة كما اوضحته الدراسة من قبل وهو الامر الذى يزيد من تعقيد تحديد المستويات المعيشية للسكان فى المدينة العربية .

٢ ــ اختلاف ارتباط الانسان بالسيارة : اذ يزيد هذا الارتباط كثيرا من مناطق المستويات المعيشية المرتفعة حيث تظهر اهمية حركة السيارة عن حركة المشاة ويقل كثيرا فى مناطق المستويات المعيشية المنخفضة حيث تظهر اهمية حركة المشاة من السكان زد على ذلك اثر العوامل المناخية على قابلية السكان للسير .

٣ ــ التباين فى العادات المعيشية للسكان فى المدينة العربية : فنظريات تخطيط المناطق السكنيه فى المدن الغربية لا يمكن الاعتماد عليها فى تصميم المناطق السكنية للمدينة العربية فحركة المشاة فى تصميم المناطق السكنية فى المدينة الغربية ترتبط بعادات السكان فى قيام ربة الاسرة بشراء حاجياتها اليومية والاسبوعية او فى مصاحبة اطفالها الى المدرسة او فى المساحات المفتوحة داخل المناطق السكنية . وهذه العادات وان ظهرت فى قليل من احياء المدينة العربية فهي لا تتكرر كثيرا فى معظم احيائها . كما ان معدل تردد الاسرة فى المدينة الغربية على المحلات التجارية يقل كثيرا عن معدل تردد الاسرة العربية . مما يزيد من ادماج استعمالات الارض للمحلات التجارية بالمبانى السكنية فى المدينة العربية .

٤ ــ عدم وضوح الحياة الجماعية لمجتمع المدينة العربية : يساعد على الانفصال المعيشي ومن ثم على الفردية المعمارية للمساكن وان كانت محاولات التغلب على المشاكل الاقتصادية للاسكان العام يخضع التشكيل العام لمبانية الى عوامل التبسيط والتكرار الممل وهو ما يتعارض مع قيم التراث الحضارى للمدينة العربية .

٥ ــ اختلاف عناصر تنسيق المواقع فى المدينة العربية عنها فى المدينة الغربية تبعا لاختلاف الظروف الطبيعية والمناخية لكل منها يؤكد ضرورة انتهاج نظريات جديدة فى تخطيط المناطق السكنية فى المدينة العربية تتناسب مع واقع الظروف الطبيعية والمناخية خاصة بالنسبة للمسطحات الخضر والساحات المكشوفة التي تظهر اساسية فى المدينة الغربية . وتظهر اهمية تنسيق المواقع فى المناطق الصحراوية حيث يمكن زيادة استعمال العناصر الجافة فى تشكيل المناطق المكشوفة عن استعمال عنصرى الخضرة والمياه .

٦ ــ الاتجاة الطولي للحياة على طول الشوارع فى مناطق المدينة العربية يؤكد ضرورة الالتجاء الى اسس جديدة لتخطيط المناطق السكنية تختلف فى تفاصيلها عن النظريات التى وضعت لتعالج المناطق السكنية فى المدينة الغربية .

فالاتجاه الطولي لحياة المجموعات السكنية فى المدينة العربية يتطلب الاعتماد على التكوين الطولى الذى يتوفر فيه النمو التدرجى لاوجة الحياة من الداخل الى الخارج ومن الوسط الى الاطراف تبعا لما اظهرته الدراسة السابقة عن ارتاط الحركة بالمقياس او الزمن والفراغ فى تشكيل المدينة المعاصرة ، فتتركز على طول عصب المجموعة السكنية الخدمات التجارية والثقافية تعلوها الخدمات الادارية والمكتبية ثى تعلوها بعض الخدمات السكنية ثم تتدرج استعمالات الارض الى الخارج فتقل الخدمات المختلفة وتتزايد الخدمات السكنية وعند أطراف العصب الطولي للمجموعة السكنية تتسع المسطحات المفتوحة لتستوعب الخدمات التعليمية والترفيهية . وكما تظهر هذه الصورة فى اتجاه واحد يمكن ان تتكرر فى اتجاهين متعامدين . هذا ويمكن اعتبار ظاهرة اختلاط استعمالات الارض فى منطقة الوسط وزوالها تدريجيا الى خارج المنطقة المبنية حتى تصل الى الشرابين السريعة حولها كظاهرة من الظواهر التخطيطية للمدينة العربية .

وبعد تحديد الهيكل الطبيعي العام للمنطقة السكنية يبدأ دور التشكيل الفراغى للمباني فى تحديد الطابع التخطيطي للمنطقة كخطوة اخرى لتأكيد التراث الحضارى للمدينة العربية المعاصرة وتمشيا مع الاسلوب العلمي فلا بد هنا من مناقشة الاتجاهين المتضادين فى التشكيل الفراغي للمباني وذلك على النحو التالي : ـ

١ ـ الاتجاة الاول ويحدد الحجوم الكاملة للمباني ويدمج الفراغ الذى تحتاحه هذه الحجوم بفراغ الشارع ثم بالفراغ الخارجي . وهنا تظهر حجوم المباني فى اشكال

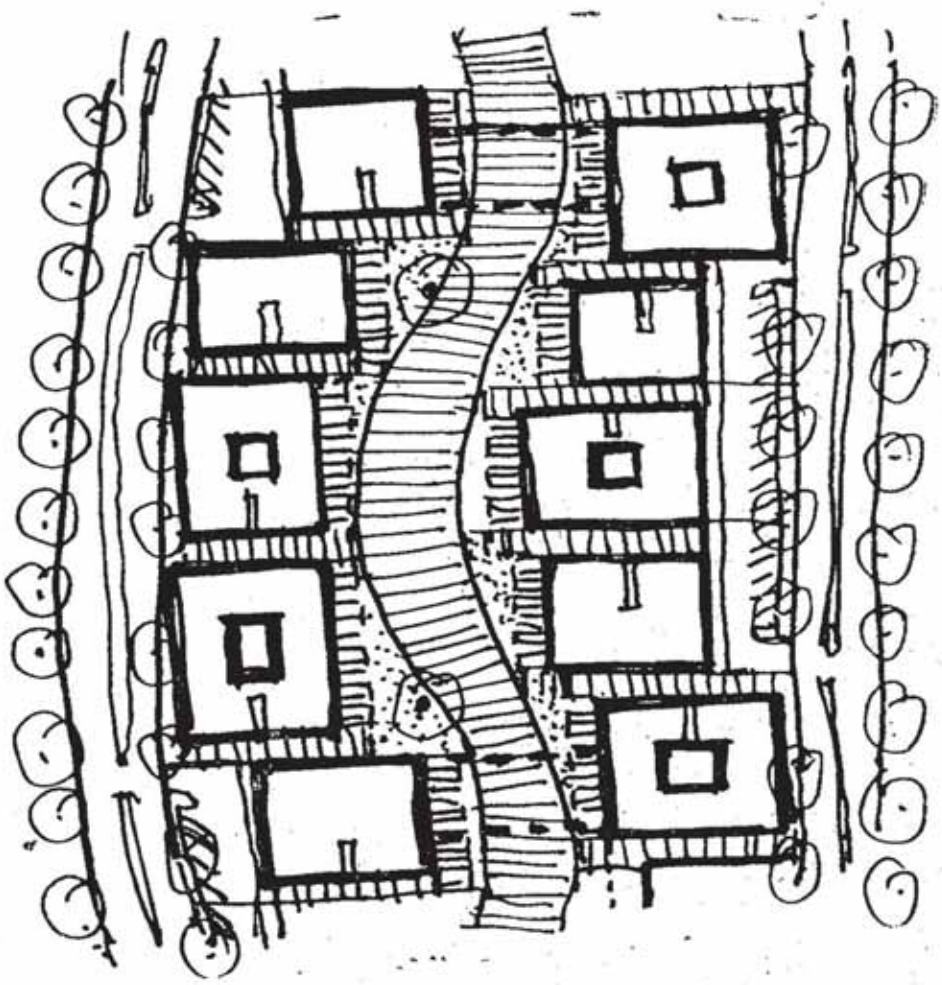

المسقط الافقى

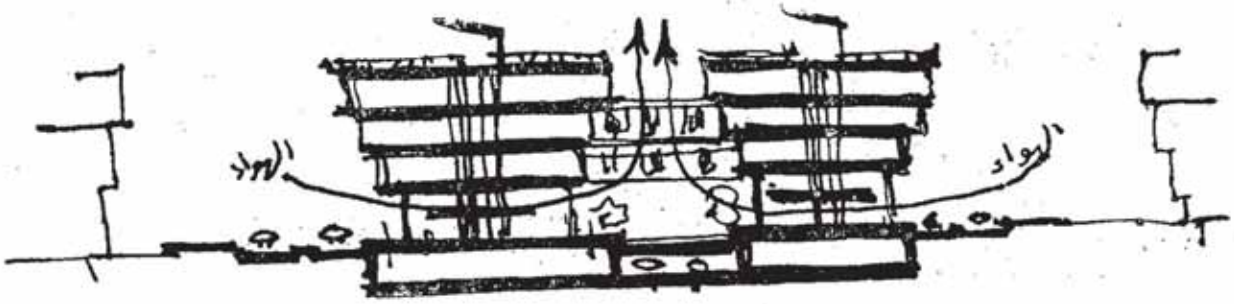

القطاع الراسى

الشارع التجارى

الدور الارضى للشارع التجارى وللمكاتب

اتصال الفراغ الخلفى بالامامي بممرات مغطاة

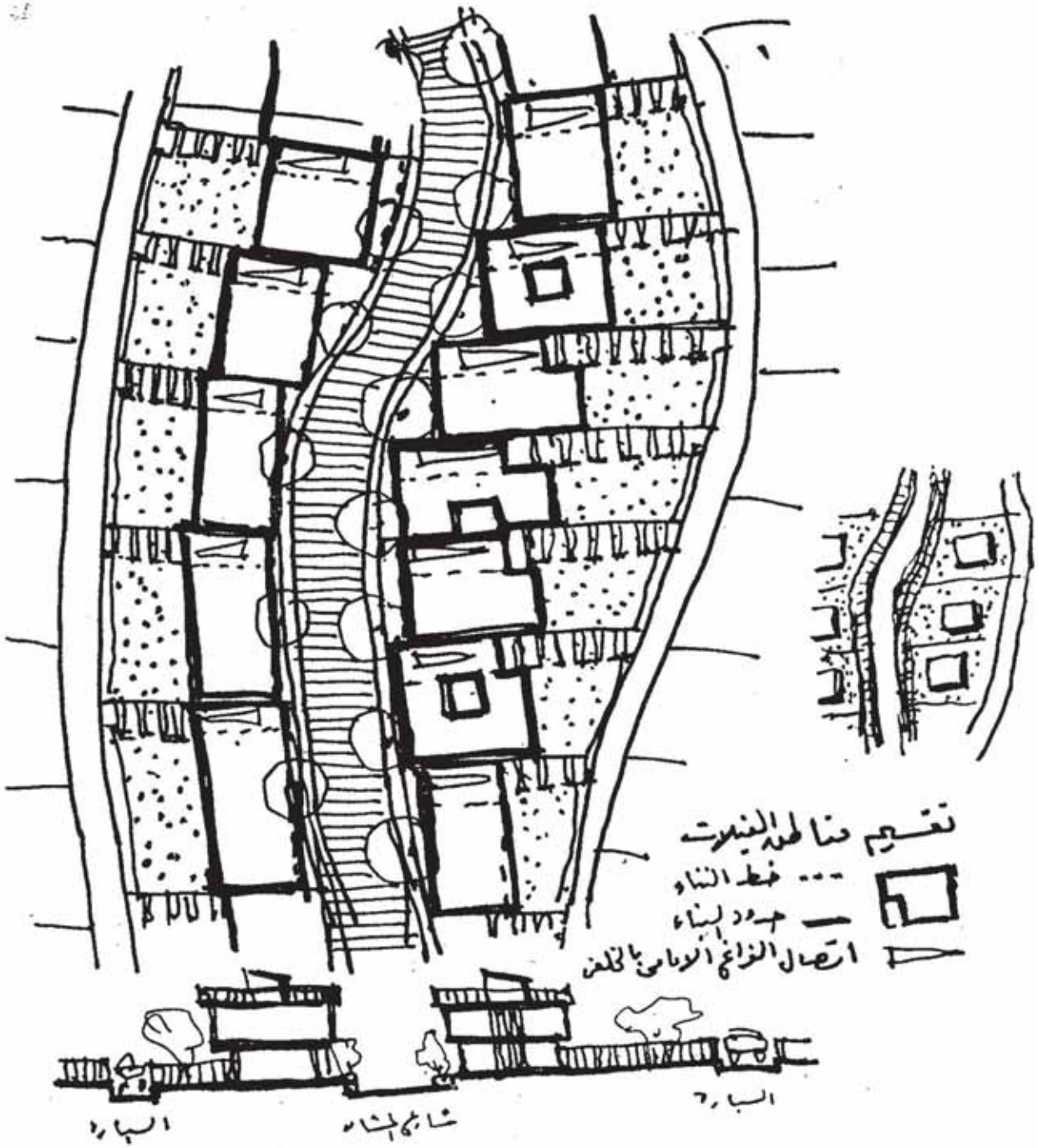
تقسيم مناطق العينات
خط البناء
حدود البناء
اتصال النزائح الرومانى بالكلف
شارع البناء

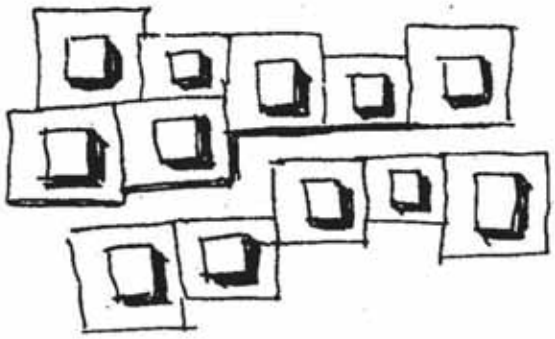

اتجاه الحياة الى الخارج

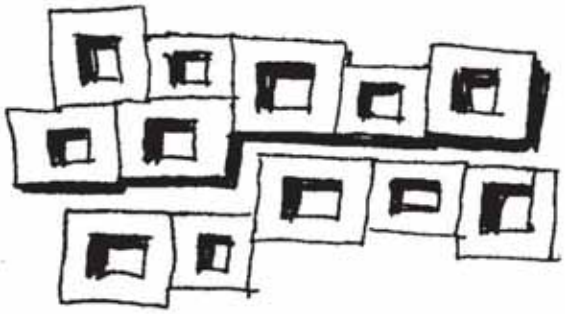

اتجاه الحياة الى الداخل

سليمة منفصلة وان رست بعضها على قواعد شبة متصلة تتكون من دور او اثنين . وهذا هو الاتجاة الغالب فى تشكيل معظم التجمعات السكنية فى العالم وان اختلفت فى تفاصليها . ويوفر هذا الاتجاة لباني المدينة اكبر كمية من الاضاءة واوسح رؤيا للمناظر الخارجية . كما يساعد على الحركة الطبيعية للهواء بين المباني ويؤكد هذا الاتجاة بذلك توجية حياة المدينة الى الخارج .

٢ ــ اما الاتجاه الثاني فيحدد حجوم المباني ويوجه الفراغ الذى تحتاجه الى الداخل منفصلا عن فراغ الشارع . وهنا تظهر حجوم المباني متصلة او شبة متصلة وهي ملتفة حول الفراغات الداخلية لافنيتها . ويوفر هذا الاتجاه لمباني للمدينة اكبر مسطح مبنى كما يوفر لها اكبر مسطحات مظللة وبتوصيل الفراغات الداخلية لافنية المباني بالفراغات الخارجية للشوارع عن طريق ممرات مغطاة فان ذلك يساعد على تحريك التيارات الهوائية بين داخل المباني وخارجها . وهذا الاتجاه من ناحية اخرى يؤكد توجيه حياة المدينة الى الداخل وهذه هي احدى القيم التخطيطية التي ابرزتها الدراسة للمدينة العربية .

هذا وتتأثر حجوم الفراغات الداخلية للمباني بحجوم الاجزاء المبنية المنتفعة بهذه الفراغات كما تتأثر بالعوامل المناخية وزوايا الشمس وحركة الهواء ومن ناحية اخرى فهي ترتبط بالمقياس الطبيعي للانسان . وهذه عوامل كلها تخضع لدراسات كثر تفصيلا وان كانت فى النهاية تعمل على ربط المدينة بتراثها الحضارى . والسبيل الى تحقيق هذا الهدف قد يؤثر بصفة جذرية على الصورة الحالية لقوانين التنظيم فى المدينة العربية .

ويختلف استعمال الفراغات الداخلية فى المبانى العامة عنها فى مبانى الاسكان العام الى مبانى الاسكان الخاص . وفى كل من هذه الحالات فان تجميع الفراغات المحيطة بالمبنى فى فراغ واحد يزيد من قدرته الوظيفية خاصة فى المناطق ذات الكثافات السكانية العالية كما ان هذا الاتجاه يساعد على فصل الاستعمال العام للفراغات الخارجية عن الاستعمال الخاص للفراغات الداخلية وهو بذلك يساعد على توفير القيم التخطيطية للمدينة العربية القديمة .

واذا كانت النظرة الغالبة فى الدراسات السابقة الى الطبيعة المستوية للمدينة العربية الا انه لابد من ان نشير هنا لى اثر البيئة الطبيعية التي تعيش فيها المدينة على التشكيلات العامة لمبانى المدينة العربية اذ يختلف ذلك فى المدن الصحراوية عن غيرها من مدن السهول او فى مدن الجبال . فلكل منها اعتبارات تخطيطية خاصة .

من هنا تبرز اهمية تطبيق القيم المعمارية التى سبق استخلاصها من العمارة الاسلامية ليس فقط فى كل مبنى على حدة ولكن فى مجموعات المبانى المختلفة . ومن ثم يمكن الخروج ببعض الاسس التشريعية التى تحكم الهيكل العام لكل مبنى على حدة كما تحكم التشكيل العام لمجموعات المبانى المختلفة .

تصنيع المباني والتراث الحضـارى :

يختلف تصنيع المبانى باختلاف الامكانيات الاقتصادية والتكنولوجية كما يختلف الانتاج فى هذا المجال من الوحدات الانشائية والمعمارية الصغيرة الى العناصر الانشائية والمعمارية المركبة . وقد تطور تصنيع المبانى فى الدول المتقدمة وظهر على نطاق واسع فى كثير من التجمعات السكنية فى هذه الدول وقد صاحب تصنيع المبانى فى بادىء الامر بعض القيود التكنولوجية والمعمارية مما لم يدع المعمارى الحرية الكاملة فى الحركة والتكوين المعمارى وهذا ما اعطى للمبانى المصنعة صفة الجمود والعجز عن التعبير الانسانى للعمارة . من هنا بدأ كثير من المعماريين يخشون على التراث الحضارى للعمارة من هذا الاتجاه الذى سيطرت عليه الآلة سيطرة كاملة .

وقد فطن كثير من العاملين فى هذا المجال الى خطورة هذا الاتجاه فعمدوا الى تطوير تصميم الوحدات الجاهزة حتى تخدم القيم المعمارية بحرية التشكيل . وظهرت فى هذا المجال امثلة كثيرة كان من ابرزها المجموعات السكنية التى بنيت فى منطقة المعرض الدولى الذى اقيم فى مونتريال عام ١٩٦٧ . كما عمد اتحاد صناعة الصلب فى اوروبا الى اقامة بعض المسابقات المعمارية بهدف الوصول الى الحرية الكاملة فى استعمال الوحدات الجاهزة فى المبانى . فظهرت بعض التصميمات التى اخضعت هذه الوحدات للتصميم المعمارى الحر ولا تزال كثير من المحاولات تبذل فى هذا الاتجاه بهدف اخضاع انتاج الآلة لانتاج الانسان او بهدف ايجاد التوازن بين الاحتياجات المادية الاحتياجات العاطفية للانسان وهكذا يمكن اخضاع الانتاج الآلى للقيم المعمارية والتخطيطية للتراث الحضارى وهو ما يضمن الاستمرار الحضارى للمدينة .

التشريعات التخطيطيـة والتراث الحضـارى فى المدينة العربية :

لم تكن التشريعات التخطيطية الا مساعدا لتنظيم الهيكل العمرانى للمدن العربية اذ ان العبء الاول يقع اساسا على كاهل المعماريين الذين يساهمون فى بناء هذه المدن . من هنا فان اى تشريع لتنظيم المدينة العربية يساعد على ربطها بتراثها الحضارى لا يمكن ان يحقق اهدافه ما لم يصحبه حركة علمية واعلامية واسعة النطاق ليس فقط لتوعية المعمارى العربى نفسه ولكن لتوعية الجماهير التى تسكن هذه المدن . ومع ذلك

فان فى مراجعة القوانين والتشريعات التخطيطية التى طبقت لتنظيم المدن العربية ايضاح لمدى الاثر الذى تركته فى التشكيل العمرانى لهذه المدن فى السنوات التى طبقت فيها هذه التشريعات .

ففى الجمهورية العربية المتحدة لجأت السلطات القائمة على تخطيط المدن فى السنوات الاخيرة الى مجموعة من التشريعات لم يمكن ايضاح مصادرها بعد ــ وتهدف هذه التشريعات الى تحديد العلاقة بين ارتفاعات المبانى وعروض الشوارع وذلك على اساس قواعد ثابتة تطبق فى جميع المدن دون استثناء يذكر . ويتحدد ارتفاع المبانى بمرة ونصف من عرض الشارع كما تحدد هذه التشريعات شروط الردود التي يمكن بناؤها اذا زادت ارتفاعات المبانى عن هذه النسبة كما تحدد هذه التشريعات ايضا اتساعات المناور الداخلية الخاصة بانارة الاجزاء الداخلية من المبانى كما تحدد كذلك مقدار البروز الذى يمكن الخروج به على خط البناء بحيث تمثل الابراج نصف عرض الواجه وتمثل الشرفات النصف الآخر . وهكذا تحدد هذه التشريعات الخطوط الرئيسية للهيكل العام للمبانى وتترك للمعمارى بعد ذلك الحرية فى استنباط التشكيلات المعمارية على السطح الخارجى للمبنى مستعملا فى ذلك ما يتراءى له من الاشكال والالوان التى لا حد لها معتمدا فى ذلك على ما تقدمه له المصادر والمراجع الاجنبية او على ما يوحيه له اصحاب العقارات من انفعالات شخصية بعيدة عن القيم الحضارية ومن هنا تظهر الفردية المطلقة فى التشكيل .

وفى المناطق الجديدة من المدينة المصرية تطبق بعض التشريعات التى تضمن الانفصال التام بين المباني السكنية وذلك بتحديد الحد الادنى من المسافات التى يستلزم تركها على طول الاضلاع المحددة لتقسيمات الارض . كما انها تحدد الحد الاقصى للارتفاع لما ينشأ فيها من مبانى تاركة بعد ذلك للمعمارى الحرية الكاملة فى استعمال التشكيلات المعمارى التى لا تعد ولا تحصى دون الارتباط بأى قيم حضارية او معمارية ملزمة تبعا لظروف كل منطقة وطبيعتها .

وفى المناطق القديمة من المدن وقفت الجهات المسئولة عن التخطيط عاجزة امام مجموعة من التشكيلات المعمارية التى لا حد لها تهدم القيم الحضارية فى هذه المناطق . ففى منطقة القلعة بالقاهرة اوقف العمل فى عمارة مرتفعة قبل ان يتم استكمالها وذلك خشية تدمير القيم الحضارية لهذه المنطقة التاريخية من القاهرة . وهكذا تقف التشريعات الخاصة بتنظيم المدن عاجزة عن ربط المدينة بتراثها الحضارى بل هى تساهم من ناحية اخرى على هدم هذا التراث كما فى الغاء استعمال العقود والاقبية فى الاجزاء الامامية من المبانى فاقدة بذلك فرص كبيرة فى امكانية زيادة الكفاءة الوظيفية للشارع . اذا كان يمكن ازالة الارصفة والاستعاضة عنها بهذه الاقبية التى تدخل ضمن المسطحات المبينة . كما ان تحديد خطوط البناء فى المناطق الجديدة من المدن بالصورة السابقة لا تساعد مطلقا على استعمال الافنية الداخلية فى هذه المبانى كما انها لا تساعد على تجميع المسطحات المفتوحة بل توزعها فى مسطحات صغيرة على مختلف جوانب المبنى

توفير الاستمتاع الكامل بالمزايا المناخية للجهات الاصلية وتحقيق الفردية المعمارية لكل مبنى على حدة كظاهرة من المظاهر الاجتماعية للمجتمع العربى .

واذا كان المجال لا يتسع لمناقشة التشريعات الخاصة بتنظيم المدن العربية فى الاقطار الاخرى الا ان تجربة هذه التشريعات فى معظم هذه الاقطار تحتم ضرورة الالتجاء الى اسس جديدة تخدم الهدف من ربط المدينة العربية بتراثها الحضارى على ضوء

مثل هذه الدراسة وان اقتضى الامر وضع تشريعات تنظيمية خاصة لكل منطقة من مناطق المدينة العربية سواء المناطق القديمة او المناطق القائمة او مناطق الامتداد الجديدة . وقد تتطلب التشريعات اعداد دراسات تفصيلية للتكوين المعمارى لواجهات بعض الشوارع فى المناطق الاثرية التى تحمل كثيرا من القيم التاريخية للحضارة العربية .

ومن خلال الدراسات السابقة لتحليل القيم التخطيطية والمعمارية للحضارة العربية يمكن توضيح بعض النقاط التى تصلح ان تكون اساسا للقواعد التشريعية لتنظيم المدينة العربية المعاصرة وذلك بهدف ربطها بالتراث الحضارى ويمكن اجمال هذه النقاط على الوجه التالى

١ ــ تجانس الخطوط والتشكيلات المعمارية والالوان فى كل شارع .

٢ ــ فصل الابراج فى الادوار الاولى مع عدم استعمال الشرفات المفتوحة الا فى الادوار العليا .

٣ ــ استمرار الابراج على طول الواجهة فى الادوار العليا مع امكانية استعمال الشرفات المغلقة .

٤ ــ تحديد تدرج البروزات فى الادوار المختلفة تبعا لاتساع الشارع .

٥ ــ الارتداد ببروز الشرفات بمقدار بروز الدور . وتحديد عمقها بنصف ارتفاع الدور .

٦ ــ تحديد ارتفاع البواكى او العقود او الاعمدة تبعا لاتساع الشارع وبدون التقيد بالبحر او المسافات بين الدعائم المختلفة .

٧ ــ الافنية الداخلية والخلفية تتصل بفراغ الشارع عن طريق ممرات مغطاة فى حالة استمرار المبانى واتصالها على طول الشارع .

٨ ــ تحديد المسافات المتروكة بين المبانى تبعا لمواقعها على مخططات التنظيم وليس على اساس مطلق .

٩ ــ تجميع النسبة الخاصة بالمساحات المكشوفة من تقسيمات المباني فى مسطح واحد خلف المبنى او على جانب منه تبعا للتخطيط العام للشارع .

١٠ ــ التقيد ببناء واجهات المبانى كاملة بطريقة او بأخرى والتزامهما بخط السماء الخاص بكل شارع على حدة .

١١ ــ تحديد ارتفاع المباني بضعف عرض الشارع فى طريق المشاة .

أ ــ تجانس الخطوط والتشكيلات والالوان المعمارية لكل شارع

ب ــ الابراج المنفصلة فى الادوار الاول والثاني

جـ ــ الابراج الستمرة فى الادوران الثالث والرابع

د ــ تحديد البروزات فى الادوار تبعا لاتساع الشارع

هـ ــ ردود الطرف الخارجي للشرفات بمقدار بروز الدور والعمق لا يقل عن نصف اتساع الدور

و ــ تحديد استعمال البواكى أو الاعمدة تبعا لاتساع الشارع وبدون التقيد بالبحر أو المسافات بين الاعمدة

ز ــ تتصل الاحواش الخلفية بفراغ الشارع عن طريق ممرات فى حالة استمرار المبانى واتصالها على الصامت

ح ــ تحديد المسافات بين المباني تبعا لامكنتها على مخططات التنظيم

سطح الفتحات :

٠ر٤٠ × ٠ر٥٠ = ٢ر٠٠ م٢

١ر٧٥ × ٠ر٧٥ = ١ر٣٠ م٢

٣ر٣٠ م٢

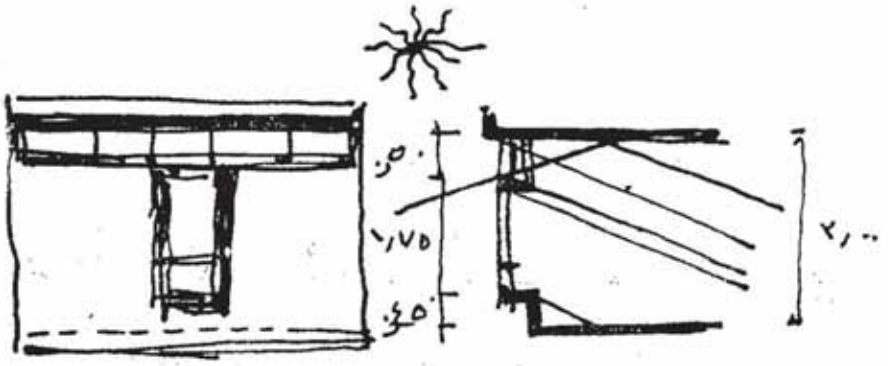

أ ـ توزيع الفتحات
افقيا ورأسيا

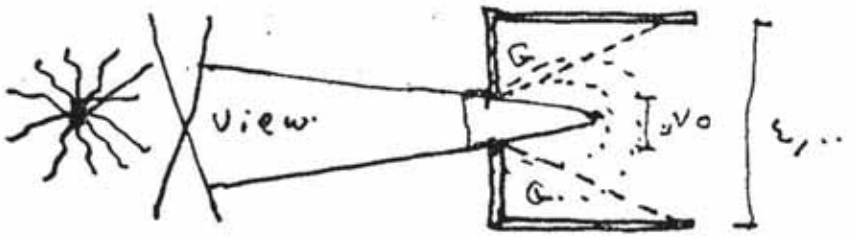

سطح الفتحات

١ر٣٠ × ٠ر٥٠ = ٢ر٣٠ م٢

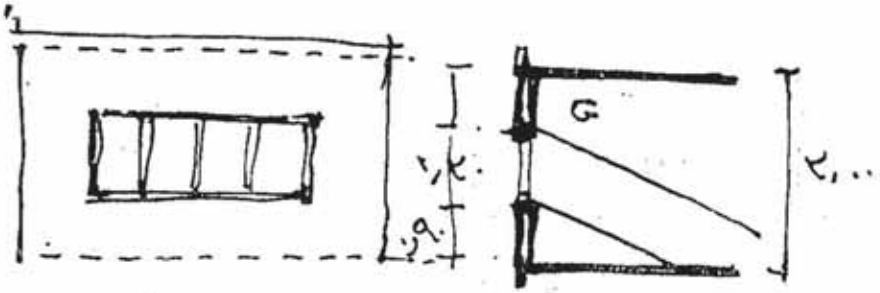

ب ـ توزيع الفتحات
افقيـا

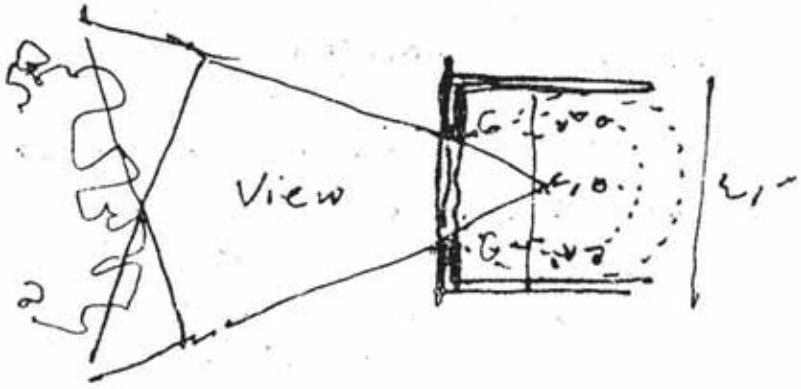

١٢ ـ تدرج ارتفاع المبانى على شوارع المرور من مرة ونصف عرض الشارع الى مثل عرض الشارع الى نصف عرض الشارع تبعا لزيادة سرعة المرور فى كل من هذه الشوارع على التوالى .

هذا بخلاف التشريعات التخطيطية الاخرى التى تحدد استعمالات الارض فى المناطق المختلفة بعد اعتماد التخطيطات الخاصة بها . وهذه التشريعات بطبيعة الحال تتضمنها القوانين المنظمة للتخطيطات العامة للمدن .

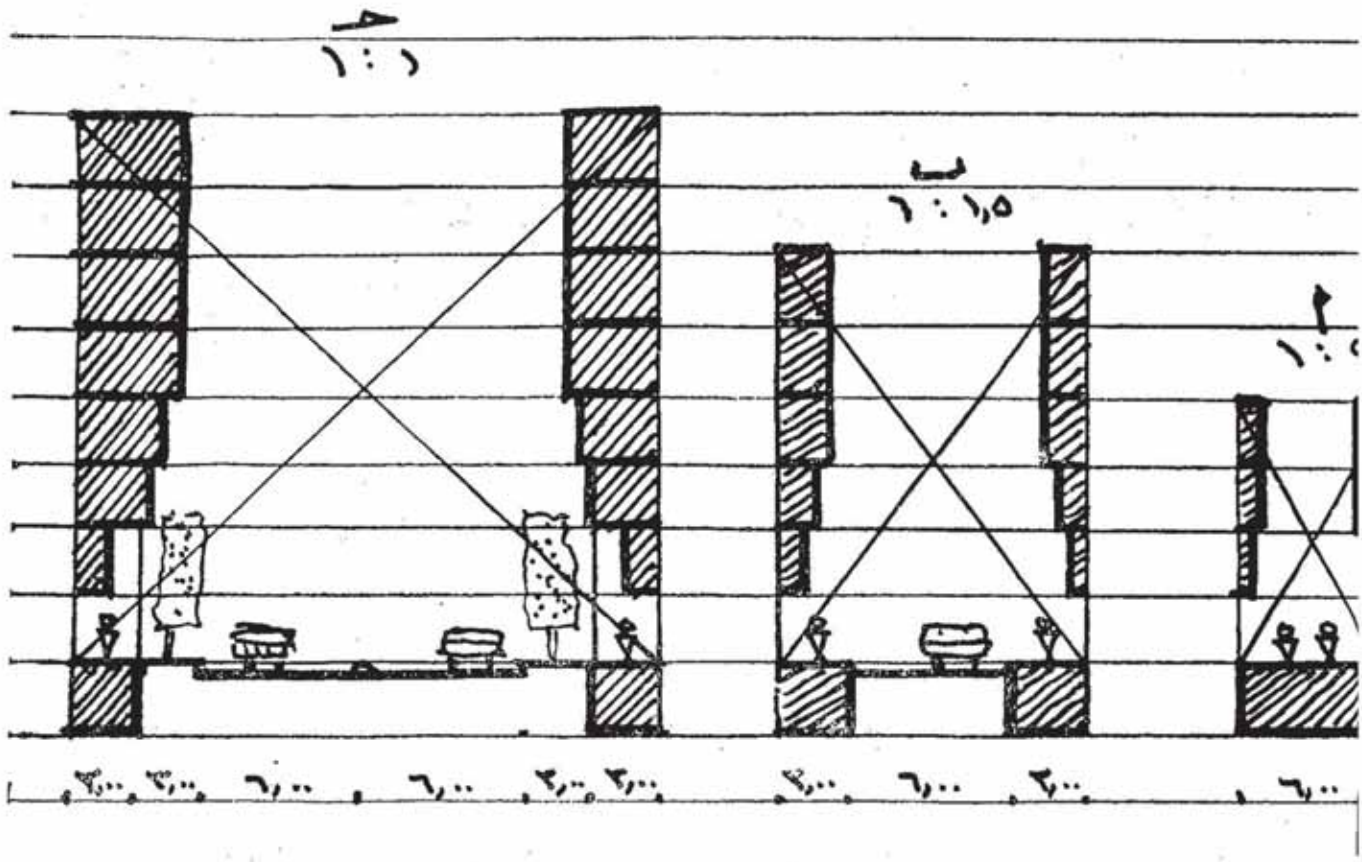

العلاقة بين ارتفاعات المباني وعروض الشوارع الداخلية فى المدينة

أ ـ الشارع بعرض ٦,٠٠ للمشاة

ب ـ الشارع بعرض ١٢,٠٠م للمشاة والسيارات البطيئة

جـ ـ الشارع بعرض ٢٤,٠٠م للمشاة والتشجير والسيارات

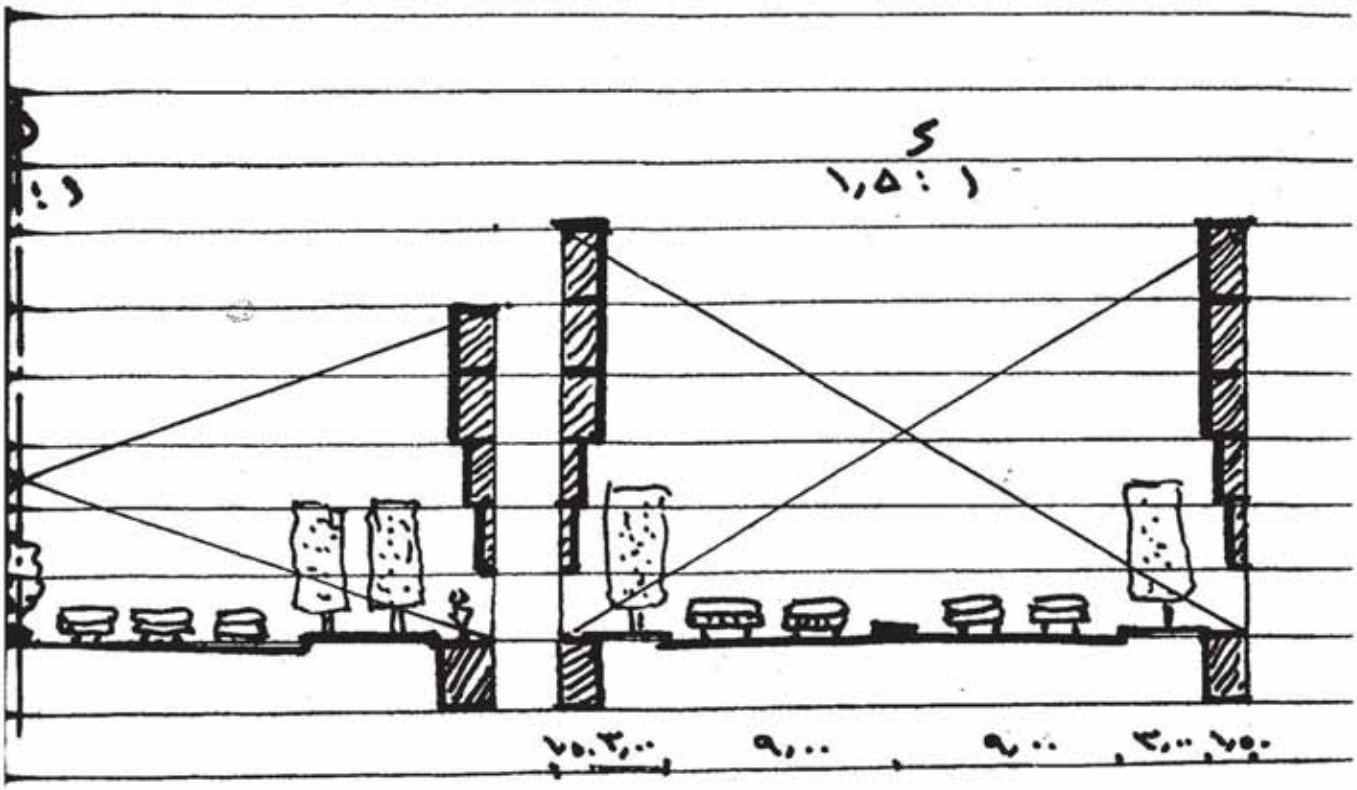

د ـ الشارع بعرض ٢٧٫٠٠ للمرور السريع حول الاحياء الصغيرة

هـ ـ الشارع بعرض ٣٧٫٥٠ للمرور السريع حول المدن الصغيرة

محـاولات ربط المدينة العربية المعاصرة بالتراث الحضارى :

وتتعرض الدراسة بعد ذلك لبعض المحاولات التى بذلت لربط المدينة العربية بتراثها الحضارى سواء فى مجال التخطيط او فى مجال العمارة مع متابعة مثل هذه المحاولات فى الدول الاخرى وذلك للتعرف على اسلوب العمل والتجارب التى خاضتها هذه الدول . وقد اتجهت التجارب التى تمت فى هذا المجال الى تحقيق الاهداف الآتية :

١ ـ اظهار التراث المعمارى فى الانشاءات الحديثة .

٢ ـ اظهار المبانى الاثرية المنفصلة وادماجها فى حياة المدينة .

٣ ـ المحافظة على مجموعات المبانى القديمة واصلاحها .

٤ ـ ربط تخطيط المناطق الحديثة بالتراث التخطيطى لاقاليمها .

وقد تمت كثير من هذه المحاولات كتعبير لوجهات نظر خاصة فى اماكن معينة من العالم العربى ويذكرنا هذا الاتجاه بالاوامر التى اتخذت فى بعض العهود القريبة فى مصر الى تحديد الطراز المعمارى للمبانى العامة فى كل من الدلتا والصعيد بحيث يظهر الطراز العربي فى الدلتا والطرازالفوعونى فى الصعيد وهكذا اقيمت مثلا محطة السكك الحديدية لمدينة طنطا فى وسط الدلتا على الطراز العربى بينما اقيمت محطات السكك الحديدية فى الجيزة والاقصر واسوان على الطراز الفرعونى . وقد طبق هذا المبدأ كذلك على نطاق اوسع فى بناء مجموعات كثيرة من المبانى فى منطقة الوسط بمصر الجديدة شمال القاهرة فقد شيدت هذه المجموعات على الطراز العربى كمحاولة لاعطاء المنطقة الجديدة طابعا تخطيطيا مميزا . وقد اشترك فى هذه التصميمات بعض المعماريون الاجانب فى ذلك الوقت . وتكررت هذه المحاولات فى المباني القديمة لجامعة الازهرة كما تكررت بعد ذلك فى المبانى الحديثة التى اقيمت شرقى المسجد الحسينى بالقاهرة كاساس لمبانى قاهرة الفاطميين المزمع تخطيطها فى هذه المنطقة . وقد اعتمدت جمع هذه المحاولات على مبدأ تبسيط الطراز العربى وزخارفه ولم تذهب الى اعمق من ذلك فى اظهار مفاهيم القيم المعمارية للعمارة الاسلامية على المنهج الذى سبق توضيحة .

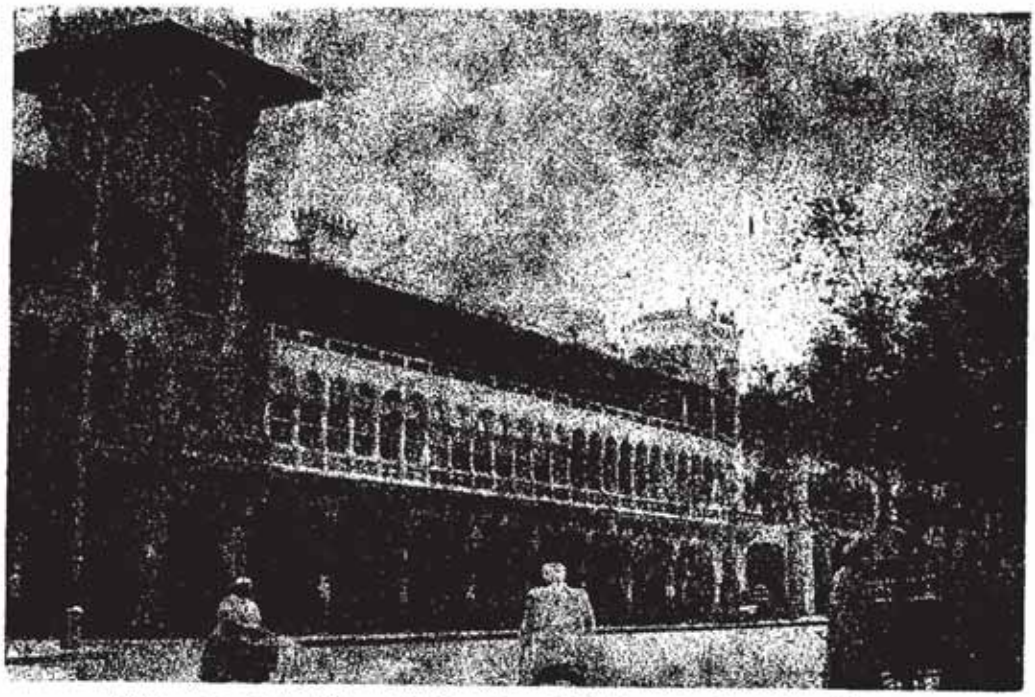

محاولة اظهار التراث الحضارى فى الشارع التجارى فى منطقة مصر الجديدة بالقاهرة

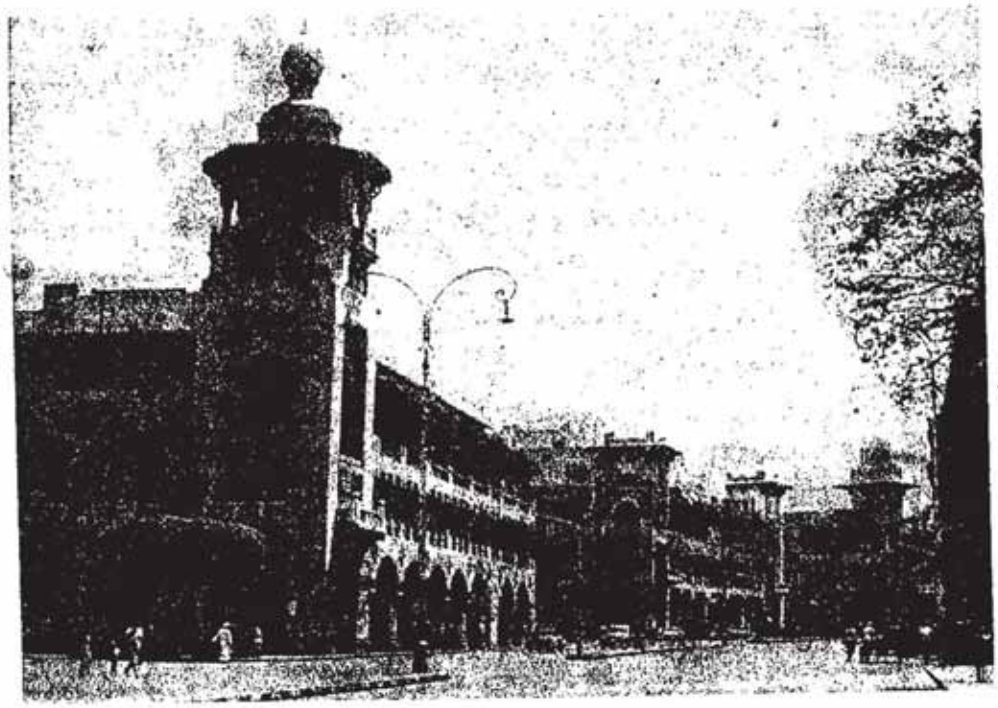

الشارع الرئيسى فى منطقة مصر الجديدة يأخذ تفاصيل العمارة الاسلامية
فى الثلاثينيات مع فقدان المقياس

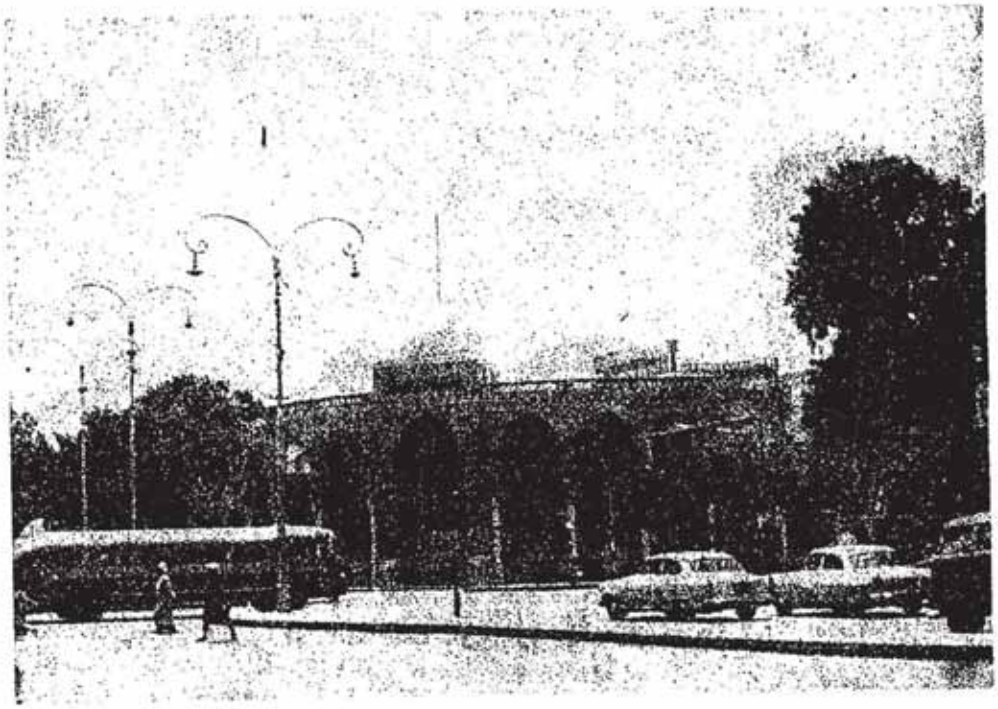

فرع البنك فى وسط مصر الجديدة يأخذ طابعه من العمارة الاسلامية

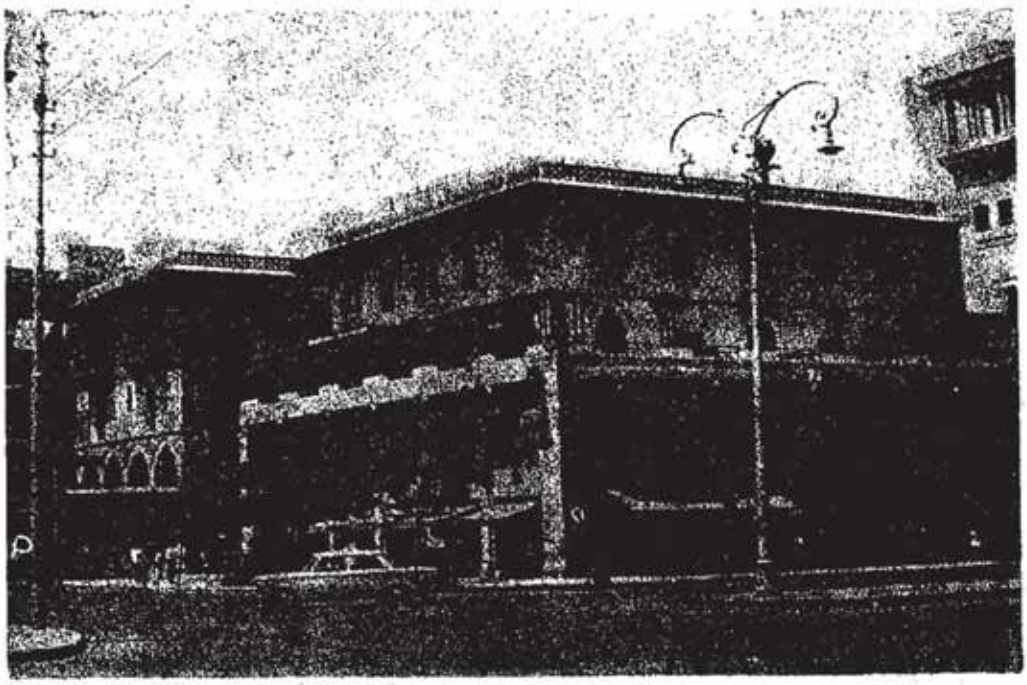

المحلات التجارية والفنادق فى مصر الجديدة تأخذ تفاصيلها من العمارة الاســـــــلامية

احدى المحاولات الحديثة لاظهار التراث الحضارى فى المدينة المعاصرة فى منطقة مصر الجديدة . احدى المناطق السكنية الحديثة بالقاهرة

محـاولات الثلاثينيات لربط العمارة بالتراث الحضارى فى شارع قصر النيل ـ بالقاهرة

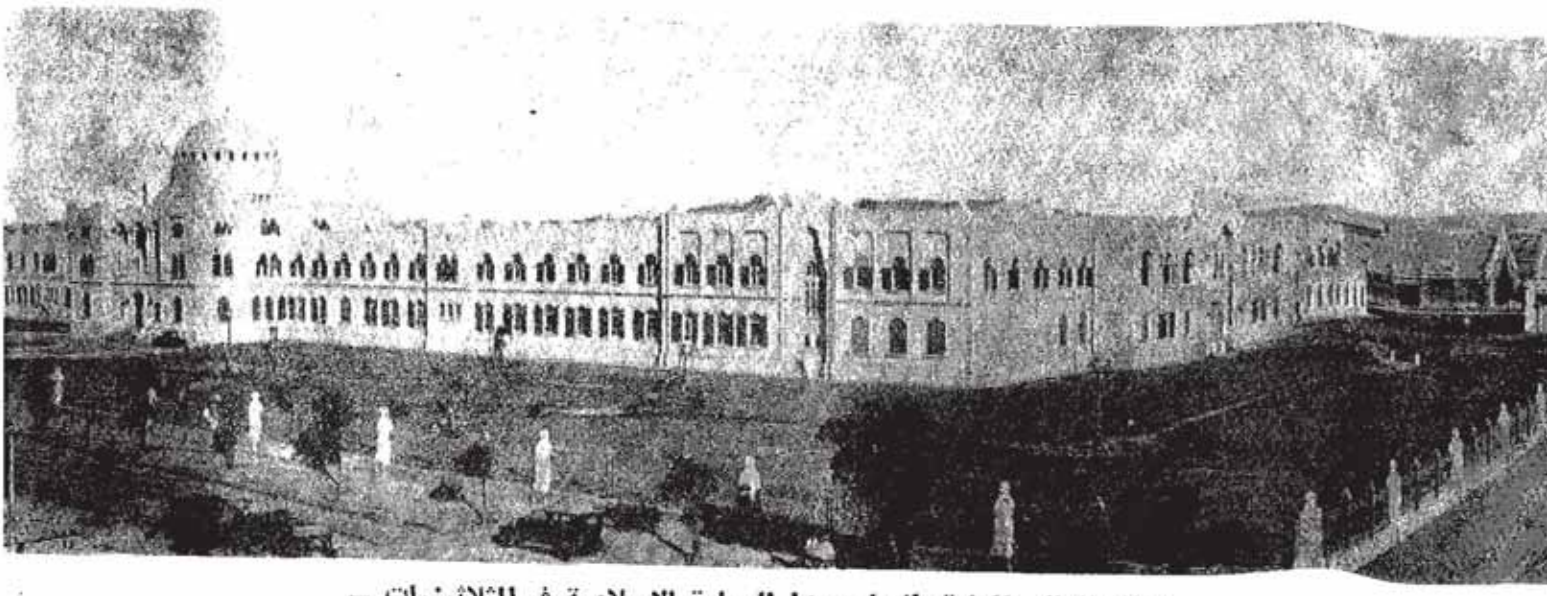

اعطاء المباني العامة طابعا مميزا للعمارة الاسلامية فى الثلاثينيات ـ المبنى الحالي لكلية الهندسة بجامعة عين شمس

اما المساجد الحديثة فى الجمهورية العربية المتحدة فلم تفقد كثيرا من الطابع المعمارى القديم وان ظهر فيها بعض التطور فى استعمال الزخارف اوفى ادخال عناصر معمارية قديمة من الطراز الاندلوسى وقد تمرس على مثل هذه التصميمات نخبة من المعماريين المصريين وبعض الايطاليين الذى اشتركوا فى تصميم بعض المساجد الحديثة فى القاهرة والاسكندرية . وبعد انتهاء خدمات هذه المجموعة من المعماريين تعرضت تصميمات المساجد فى القاهرة وفى غيرها من المدن الى نكسة كبيرة تكاد تقضى على مقوماتها الروحية . ومع ذلك فقد حاول غيرهم من المعماريين ابراز بعض الاتجاهات الحديثة فى تصميم المساجد . ولكن هذه المحاولات لم ترتكن الى قواعد راسخة من الفهم المعمارى كما نراه بالنسبة لتطوير تصميمات الكنائس الحديثة فى اوروبا . ومع ذلك فقد ساعدت هذه المحاولات على خلق وعى معمارى بالتراث الحضارى ظهر فى بعض الاوساط والمدارس المعمارية ولا يزال هذا الوعى ينقصه الكثير من الصقل اذ يقتصر فى كثير من محاولاته على استعمال بعض العناصر العامة للعمارة الاسلامية مثل استعمال العقد او القبو او القبة لاظهار التراث الحضارى فى العمارة المعاصرة . كما لا تزال المدرسة المعمارية الحديثة فى الدول العربية ترتبط فى كثير من اتجاهاتها بالمدارس المعمارية الاوروبية وان كان من التوصيات التى ظهرت فى مؤتمر المهندسين العرب فى بغداد عام ١٩٦٤ التأكيد على ضرورة انشاء مدرسة فكر معمارية عربية تربط بالتراث الحضارى . وقد دعم المؤلف هذا الاتجاه ببحث قدمه الى المؤتمر الدولى للمعماريين الذى عقد فى باريس فى يوليه سنة ١٩٦٥ عن التكوين العلمى للمعمارى مع اشارة خاصة الى تكوين المعمارى العربى .

وقد ظهرت اثار الفكر المعمارى واضحة فى كثير من المحاولات التى تمت فى انحاء مختلفة من العالم العربى . ففى العراق اسهمت المدرسة المعمارية العراقية كما اسهم بعض كبار المعماريين العالميين بجانب المعمارى العربى فى العراق بدور كبير فى هذه الناحية وظهرت بعض المنشآت التى ترتبط بالقيم الحضارية للعمارة العربية وقد كان لعدم اللقاء الفكرى بين المعماريين العرب المهتمين بهذه الرسالة تباعد المفاهيم المشتركة لربط العمارة الحديثة بالتراث الحضارى العربى الامر الذى يتطلب دعم مثل هذه اللقاءات بالندوات العلمية والبحوث والمسابقات المعمارية .

لقد شاهد العراق كثيرا من التجارب المعمارية لكثير من المعماريين الدوليين مثل جوزية سيرت فى تصميم السفارة الامريكية وجروبيوس فى تصميمه لجامعة بغداد ثم ليكوربوزية فى تصميمة للمبانى الرياضية او دونكل فى تصميمة للبنك المركزى وغيرهم كثيرون . هذا وقد ظهرت كذلك بعض التجارب التخطيطية لبعض المخططين الدوليين مثل دوكسيادس استمدت مقوماتها من مدرسة الفكر الغربية وان ظهرت فيها بعض المحاولات فى تصميم المبانى السكنية تعالج النواحى المناخية والاجتماعية للسكان . واهم ما يتميز به الفكر المعمارى العراقى فى هذا المجال هو الاصرار والاستمرار على تحقيق اهدافه فى ربط العمارة العربية بالتراث الحضارى وان كان هذا لم يظهر بعد الا فى قليل من المنشآت المتناثرة نظرا للقصور الظاهر فى المشروعات التخطيطية المتكاملة الامر الذى يستدعى معه توسيع مجالات البحث حتى يتكامل الفكر المعمارى مع الفكر التخطيطى للمدينة العربية وهذا ما تحاول هذه الدراسة ابرازة .

وبهذه المناسبة فقد حاول التخطيط العام لمدينة دمشق الذى عرض اخيرا اظهار بعض القيم التخطيطية للمدينة العربية فى اعادة تخطيط شبكة الطرق بالمدينة القديمة وربطها بالهيكل العام للمدينة الحديثة . وكغيرها من الدرسات فان التخطيط العام

لشبكة المواصلات الداخلية للمنطقة وتحديد استعمالات الارض فيها لابد من ان يلحقه ابراز للتشكيلات المعمارية لمجموعات المبانى فى مثل هذه المنطقة فى ابعادها الثلاثة مع احترام القيم الحضارية للعمارة العربية وابرازها فى التصميم الحضرى للمدينة .

واذا كان الوعى التخطيطى لاظهار التراث الحضارى فى المدينة العربية المعاصرة لم تتبلور اثارة فى المشرق العربى بعد فان هذا الوعى قد ظهرت بعض اثارة فى المغرب العربى الذى ظل محتفظا بكثير من مقوماته الحضارية بالرغم من اتصالة المباشر بالحضارة الاوربية . ولم تظهر هذه الصورة فى بعض المبانى المتفرقة فقط بل ظهرت فى كثير من المجموعات السكنية الريفية فى مراكش كما ظهرت فى كثير من الاعمال المعمارية التى اعتمدت فى تشكيلاتها على العقود والاقبية والقباب واعتمدت فى تجميعها على القيم الانسانية للفراغ فى الشوارع والساحات وقد امتد التأثير شرقا فظهرت مثل هذه الاعمال فى تخطيط وتصميم قرية القرنة بصعيد مصر .

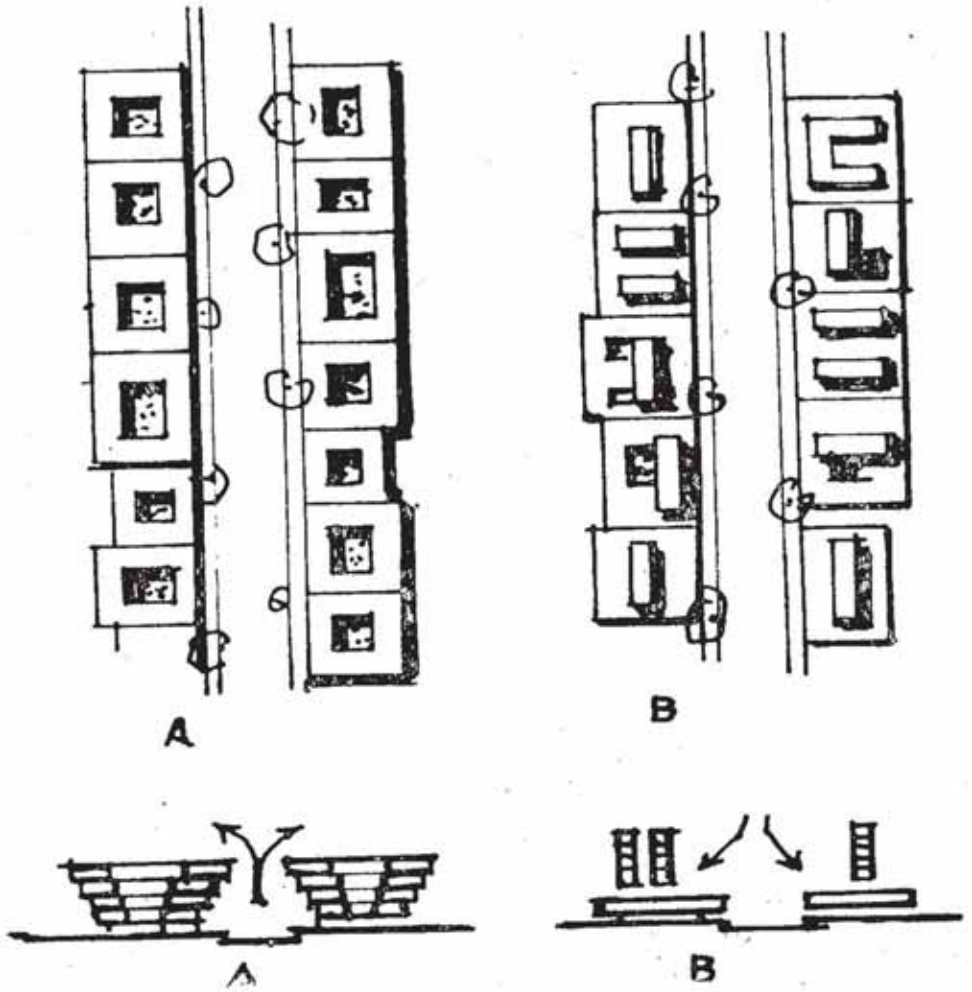

حركة الهواء في الفراغ المقترح والفراغ المقفل أساس للتصميم

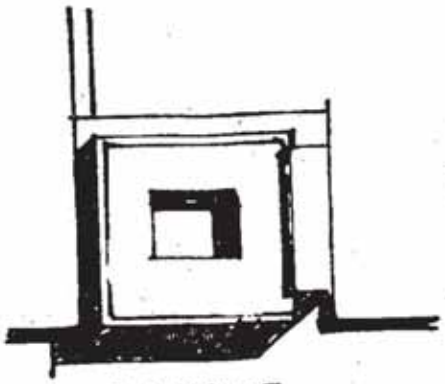

LAYOUT

مشروع لبنك القاهرة : الموقع العام

A PERSPECTIVE OF STALACTITES

الاعتماد على تشكيل المقرنصات فى تكوين المبنى للمؤلف

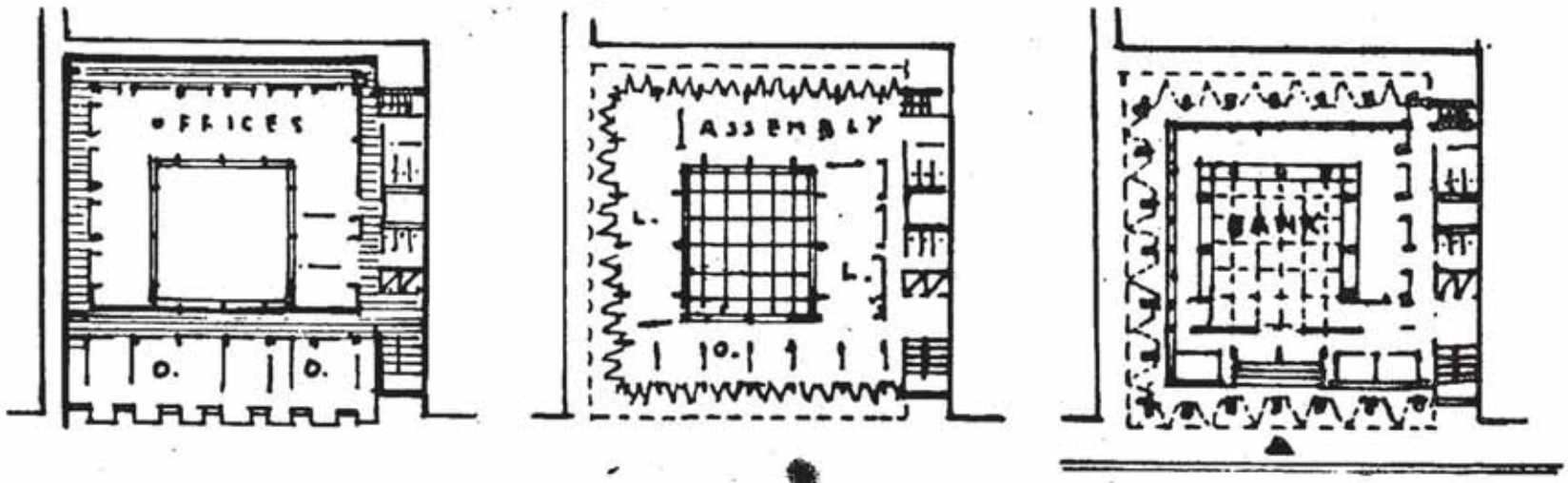

TYPICAL FLOOR
1:1000
الدور المتكرر

2nd FLOOR
1:1000
الدور الثانى

GROUND FLOOR.
1:1000
الدور الارضى

CAIRO BANK - CAIRO 1965

by : Dr A. Ibrahim & Y. El-Zeini - architects

مشروع لمبنى بنك القاهرة بالقاهرة فى مسابقة معمارية عام ١٩٦٥

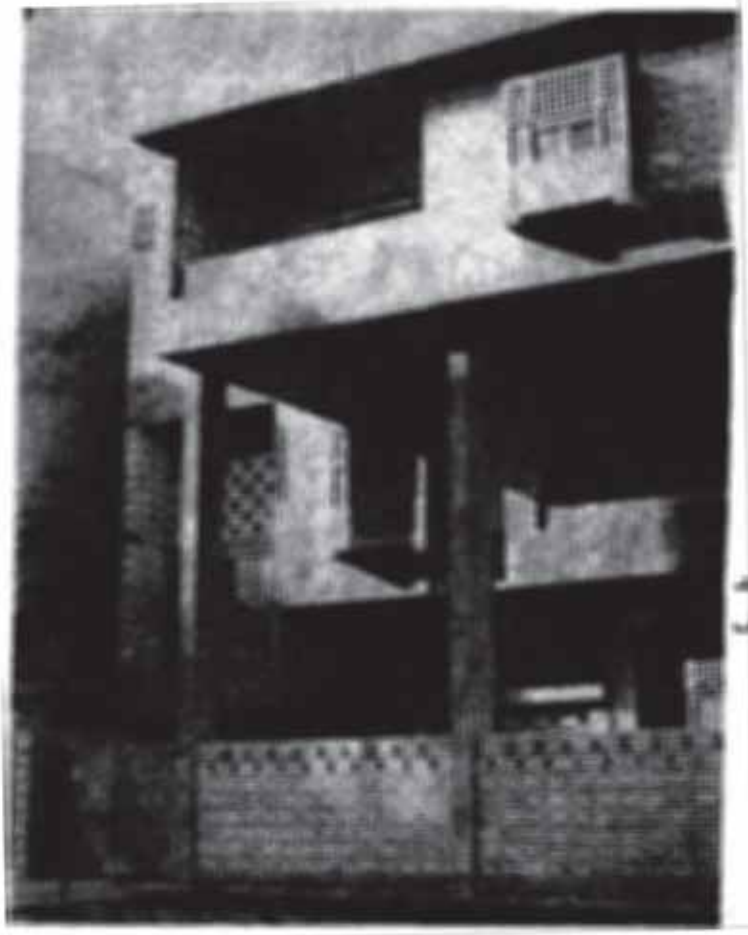

اظهار التراث الحضارى فى أحـــ
المبانى السكنية بالقاهـــرة للمؤلف

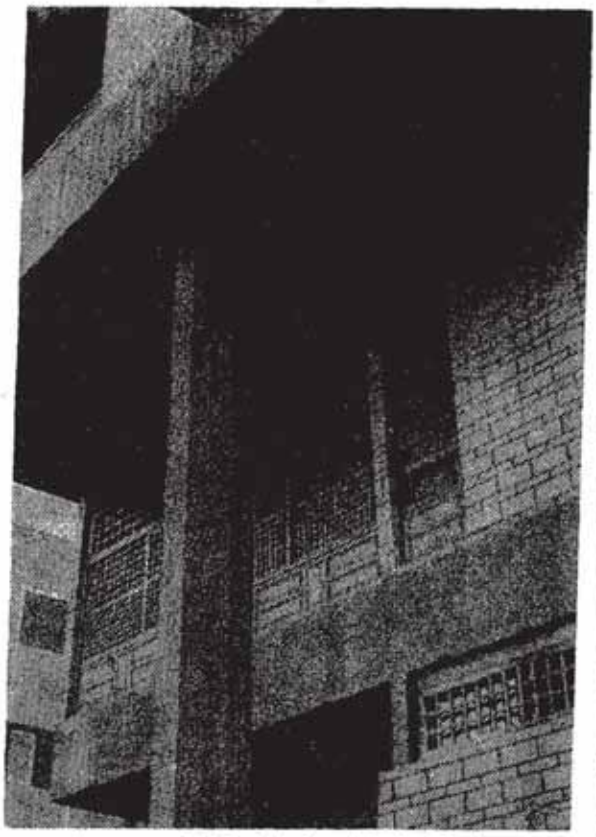

محاولة المؤلف لربط التفاصيـــــل
المعمارية بالتراث الحضارى

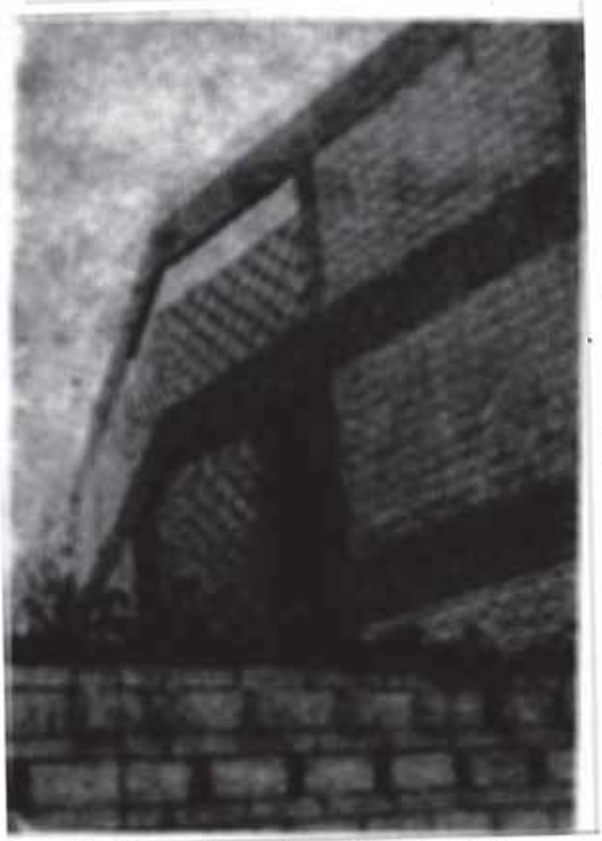

الانشـاء الظاهر أحـد قيم التـراث
الحضارى للعمارة الاسلامية ـ فى المبنى
الحديث

محاولة المؤلف لربط التراث الحضارى بالعمارة المعاصرة فى المبنى السكنى
المتعـدد الادوار

تكامل العمارة المعاصرة حول العمارة الاثرية فى أحد مساجد بغداد الحديثة
لمحمد مكية

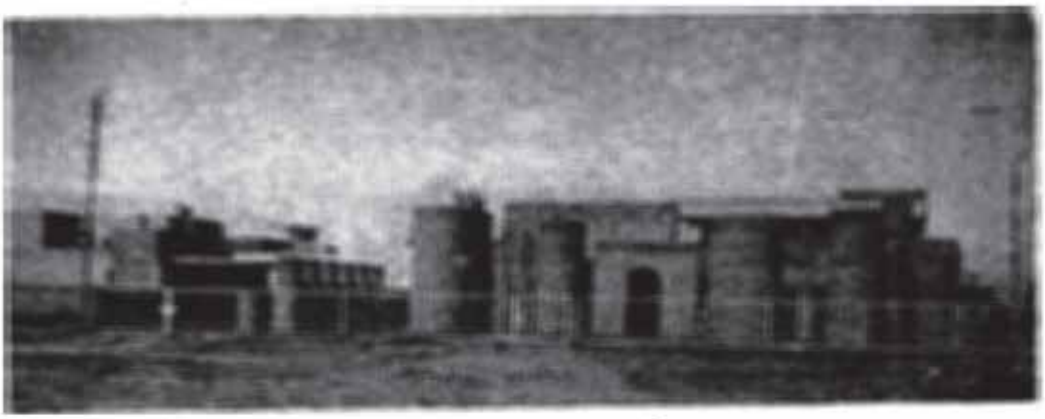

عمارة الحصون فى مبنى مخازن التبغ ببغداد للجادرجى

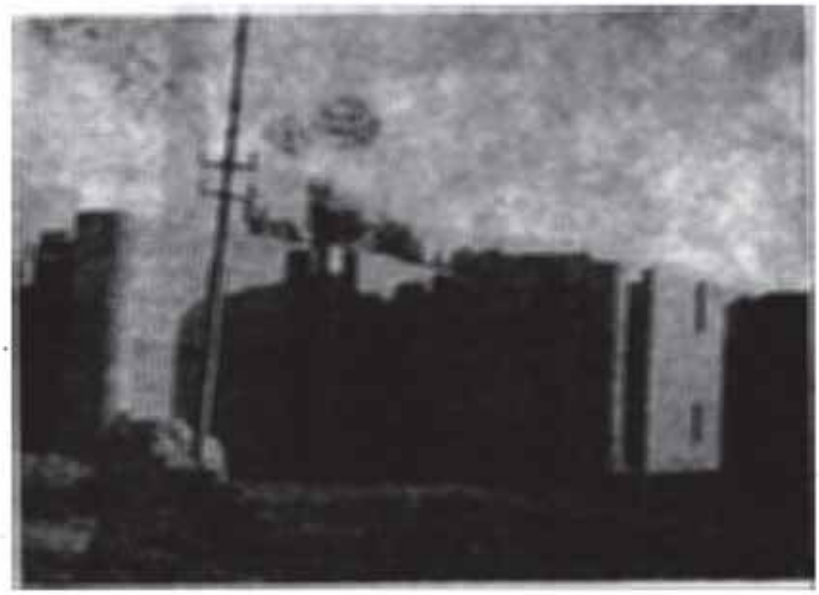

محاولة اظهار التراث الحضارى فى مبنى مخازن التبغ

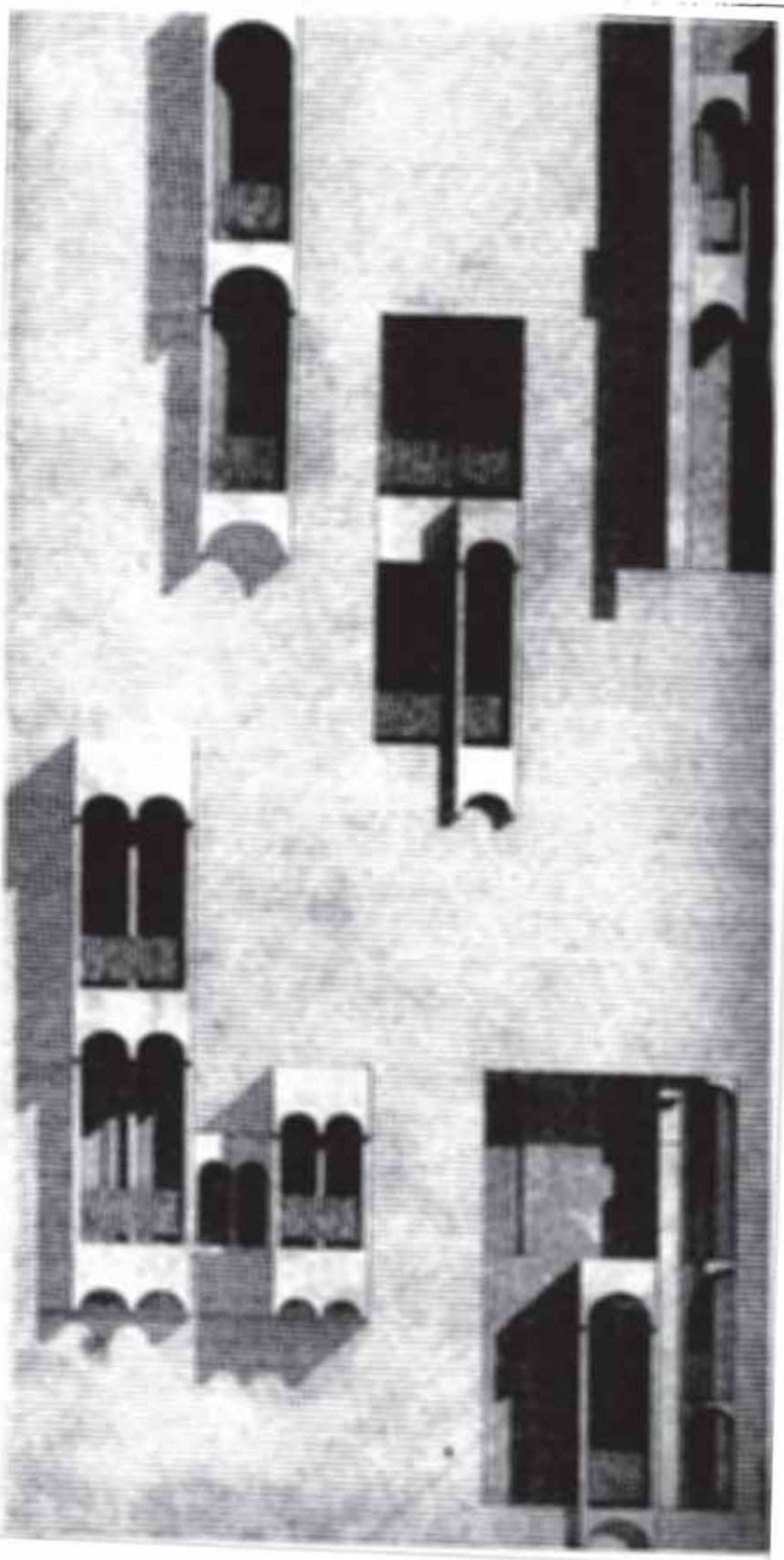

التشكيل الحر للواجهات أحد القيم الحضارية للتراث الاسلامي إذ كان معبرا عن وظيفة العناصر المعمارية للمبنى (مبنى مكاتب للجادرجي)

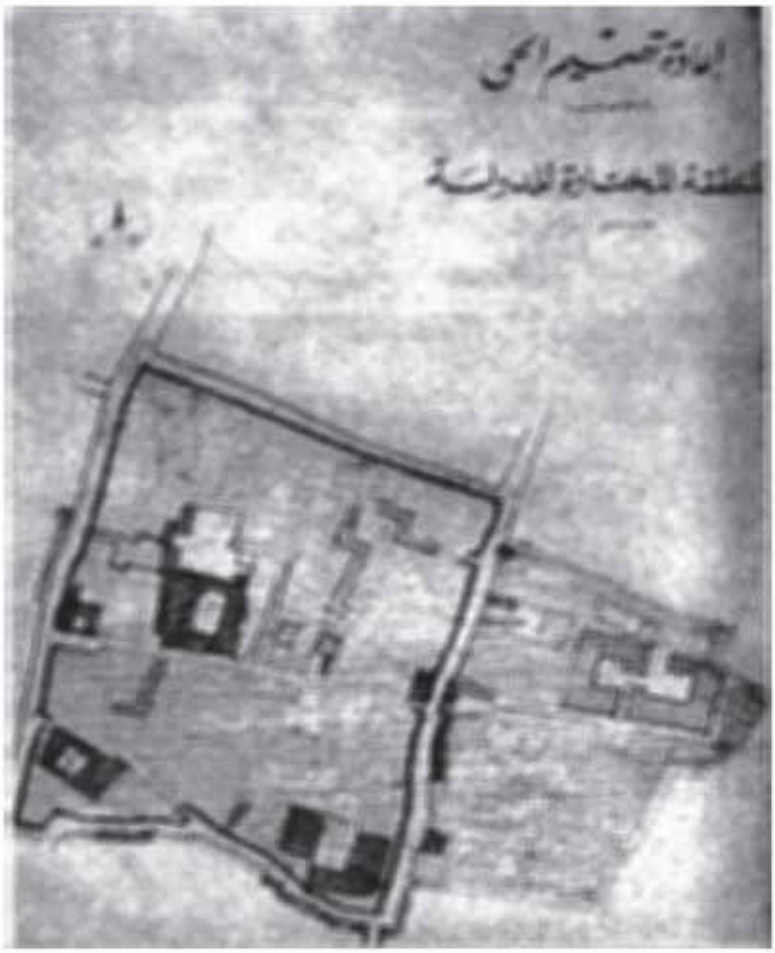

دراسة أحد الطلبة لربط التخطيط بالتراث الحضارى توضح المبانى التاريخية التى يحافظ عليها التصميم

العلاقة بين الفراغات الخارجية والفراغات الداخلية للمبانى فى التخطيط الجديد للحى السكنى الصغير (اعمال الطلبة)

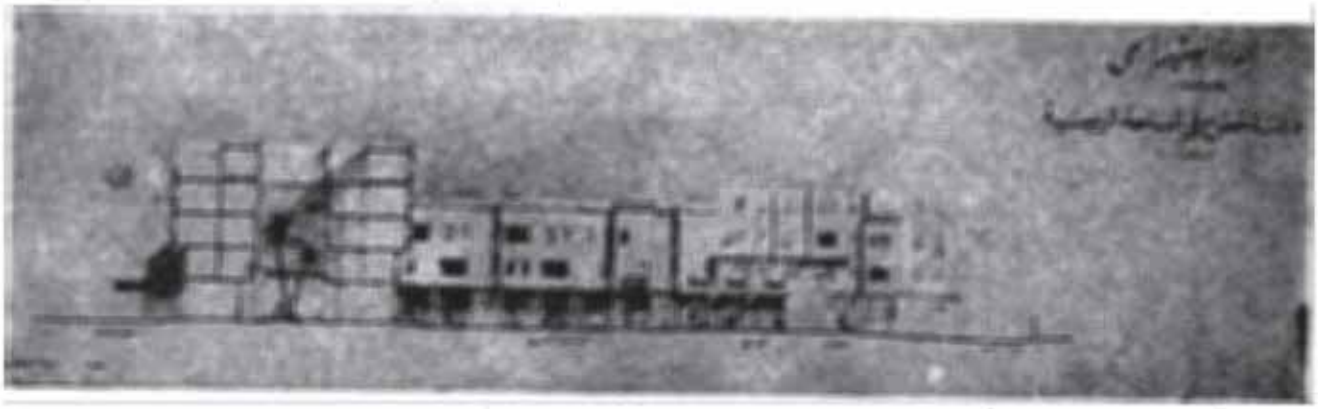

الملامح المعمارية فى قطاعات التصميم الجديد (اعمال الطلبة)

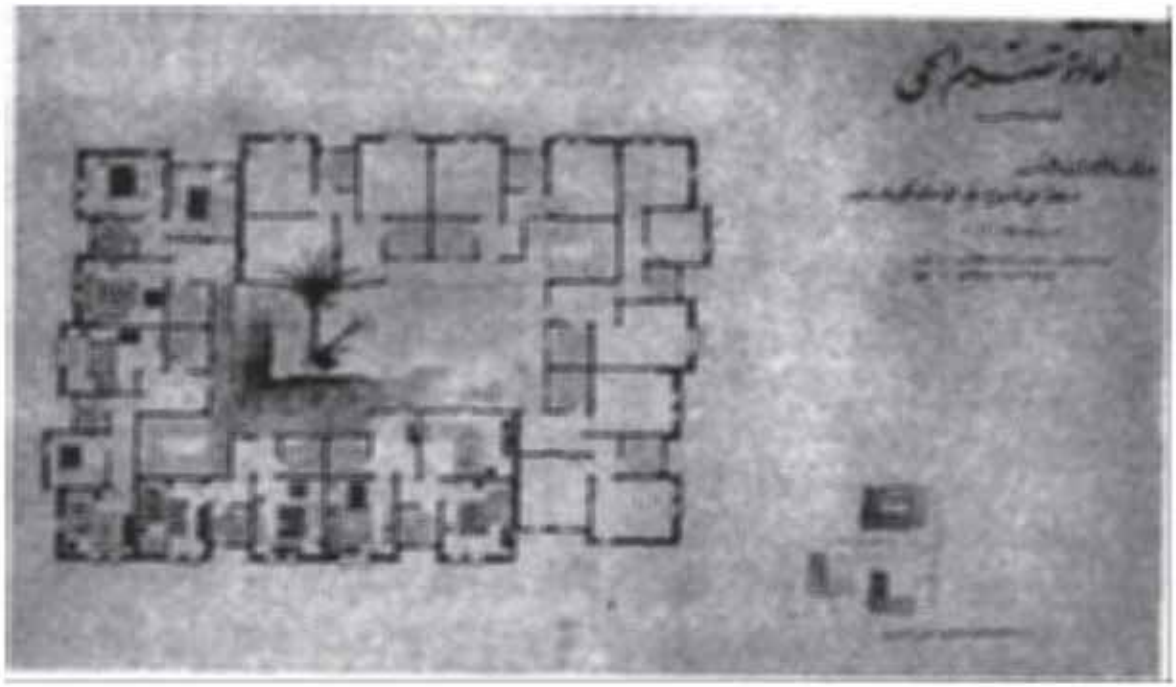

الفناء الداخلى كأحد مظاهر التخطيط الجديد (الطالب عصام صفى الدين)

وقد تردد موضوع التراث الحضارى للمدينة العربية المعاصرة فى كتابات بعض الفنانين وعلماء الآثار . ففى مقال نشر فى مجلة بناء الوطن فى يونية ١٩٦١ كتب احد الفنانين مقالا موضوعة « نحو تخطيط جديد للعمارة » مبشرا الى ضرورة المحافظة على الوحدة العامة المتناسقة فى تخطيط كل مدينة واحترام البيئة المعمارية فى خصائصها الرئيسية خاصة فى المناطق الاثرية القديمة واشار الى ان المبالغة فى الاهتمام بتحقيق هذا التناسق المعمارى فى تخطيط المدينة قد ننظر اليه نظرة سطحية على انها اعتبارات سياحية كمالية يخشى منها ان تكون نوعا من الجمود او مروقا من التجديد والتطوير فى فن المعمار . ولكن يخفى على اصحاب هذه النظرة هو اهمية المحافظة على الروح القومية واذكاء الشعور بالعزة واحياء قيمة الاصالة فى تكييف الوحدة الوجدانية بالعمارة التاريخية القديمة مثل المساكن الشعبية خلف جامع السلطان حسن او بناء عمارة الاوقاف بجانب جامع قايتباى السيفى فى منطقة درب اللبانة بالقاهرة . أو مجموعات الاسكان الشعبى بجانب سور مجرى العيون الاثرى ثم طالب صاحب المقال بضرورة التريث الدقيق فى بحث الشكل الذى يلزم ان تتم عليه المنشآت الجديدة . ويقول اننا لا نحب ان تعود المدينة العربية الى اجواء الشرق القديم خلال آلاف السنين الغابرة ولكن لا نود فى نفس الوقت ان نفقد شخصيتنا او تجرفنا النعرة العالمية المبهمة. فيمكن ان تبنى المساكن الشعبية على نظام الربع او الوكالة ذات الفناء الكبير التى تطل عليه مختلف الاحجام من الوحدات السكنية ثم يشير صاحب المقال الى عملية تجديد مبنى محطة السكة الحديد بالقاهرة لتتبع خطوط وزخارف العمارة الاسلامية القديمة على انها محاولة جديرة بالاهتمام . وفى النهاية اقترح صاحب المقال تكوين هيئة عليا لها سلطات واسعة لتستطيع الاشراف على ما له صلة بالشئون المعمارية والتخطيطية للمناطق الاثرية وتضع قواعد جديدة للامتداد العمرانى فى المدن العربية . ثم اهاب الفنان بالمهندسين المعماريين الى ضرورة تطوير العمارة العربية والوصول الى حلول لا تحتاج الى اسراف فى التكاليف وقد ذكر صاحب المقال ان بعض الاجهزة الفنية الحكومية قد تدارست الامر لاحياء التراث الحضارى فى العمارة المعاصرة .. ومع ذلك عجزت حركة التطور السريع على مجابة هذا التحدى .

وهكذا ظهرت محاولات الفنان التشكيلى فى توعية الراى العام بضرورة الالتزام بالتراث الحضارى للعمارة الاسلامية فى تخطيط وبناء المدينة العربية المعاصرة . ويجدر بنا ان نؤكد بأن نظرة الفنان ومعالجته للمشكلة بانها مجرد احساس بالقيم الجمالية فى تشكيل المدينة المعاصرة . قد يلتزم فيها بالقيم الجمالية للعمارة القديمة . وقد يكون فى اشراك الفنان فى معالجة القيم الحضارية فى العمارة الحديثة اثر كبير فى توجيه المخطط أو المعمارى الى الناحية الانسانية التي كثيرا ما يفتقدها مع التطور التكنولوجي للبناء .

ومن ناحية اخرى لايفوتنا ان ننوه بمحاولات علماء الآثار الذين اشرفوا على عمليات الترميمات فى المبانى الاثرية القديمة واظهار معالمها المعمارية والتخطيطية . وعالم الآثار هنا ملتزم بنصوص الخط المعمارى القديم وبالموقع الذى عاشت فيه العمارة الاثرية القديمة . واذا كان فى اشراك الفنان توجها الى الناحية الانسانية فان اشراك عالم الآثار ضرورى للتعرف على خصائص الماضي فى محاولة المخطط او المعمارى لربطها بالحاضر تأكيدا للاستمرار الحضارى للمدينة العربية .

ومع كل هذه المحاولات السابقة ظل اللقاء الفكرى بين المخططين والمعماريين العرب قاصرا عن تعميق مفاهيم التراث الحضارى للمدينة العربية وعماراتها وتحريك المدرسة المعمارية العربية فى هـذا الاتجاه ونشر الوعي الحضارى لدى الجماهير العريضـة فى الاقطار العربيـة حتى تتفاعل فى البيئـة الجديدة التي تضمن الاستمرار الحضارى للمدينة العربية المعاصرة هذا وقد سبقنا فى هذا المضمار بعض المحافل الدولية التي اجرت بعض الدراسـات فى هذا الموضوع ومنها المجلس الاوربي الذى نشير هنا الى تقرير لجنتة الثقافية عن المحافظة على التراث الحضارى للمدينة الاوربية . وان كان هذا التقرير قد اقتصر على دراسة الاسس العلمية والتطبيقية للمحافظة على التراث الحضارى للمباني القديمة كجانب من جوانب المشكلة الا انه يعبر عن اهمية اللقاءات الفكرية بين المهتمين بهذا الجانب من المشكلة فى سبيل الوصول الى وضـع القواعد والاسس لمعالجتها وبنفس الاسلوب يمكن ان تعالج الجوانب الاخرى من المشكلة .

تقـرير المجلس الاوربى عام ١٩٦٣ : عن حمايـه وتطوير المبانى والمواقع التاريخية :

لقد وضعت اللجنةالثقافية والعلمية المنبثقة عن المجلس الاوربى عام ١٩٦٣تقريرا عن « حماية وتطوير المباني والمواقع التاريخية » اشارت اللجنة فى مقدمته عن التراث الثقافي المهدد الى ضرورة استعداد مدن اوربا لما سوف يعانيه مظهرها العام من تغيير جذرى نتيجة للتطور الاقتصادى وزيادة كثافات السكان فيها . كما اشار التقرير الى ان التقدم التكنولوجي سوف يكون خطرا كبير على تراث المدن وجمالها الذى انتجته جهود الانسان على مر العصور . الامر الذى يتطلب مقابلته بكافة الجهود والامكانيات فيجب الا ينظر الى المباني ذات القيمة التاريخية على انها متاحف أو « اجسام غريبة » ولكن يجب ان تكون جزاء من الحياة الحضرية للسكان .

ويقول التقرير فى مكان اخر ان المعماريين والمخططين الاوربيين لابد ان يتعاطفوا مع مجموعات الابنية التي تفرض عليهم مستويات خاصة واحساس بالنسب والبحث عن طرق يمكن ان يعبروا فيها بوسائل حديثة عن الطابع المحلي للمكان . فالمبانـي التاريخية تعبر عن الاستمرار الحضارى التى يتغير باستمرار . ويقول التقرير انه ليس هناك جدال فى ان حماية وتطوير التراث الحضارى والثقافي يجب ان تصاحبه جميع الجهود التي تعمل لمقابلة الاحتياجات المادية للحياة الحديثة . فرفع مستوى الحياة ليس فقط فى مجرد زيادة الاحتياجات المادية ولكن يجب ان يسير ذلك جنبا الى جنب مع خلق المحيط الذى يناسب حياة الانسان .

وتحت ما جاء فى تقرير اللجنة عن الحملات الخاصة بحماية التراث الحضـارى اشار التقرير الى عدم كفاية التشريعات التي وضعتها معظم الدول الاوربية لحماية الاماكن الطبيعية والمعمارية والفنية التي تكون مجموعات متجانسة . ثم عرض التقرير المجهودات التي بذلت فى بعض الدول الاوربية فى هذا المجال وفى اولها ايطاليا ثم فرنسا وانجلترا . ففي ايطاليا نوقش هـذا الموضوع فى ميلانو عام ١٩٥٧ كما ناقشه معهد تخطيط المدن الوطني فى لوكا فى نفس السنة . ثم فى مؤتمر جوبيو عام ١٩٦٠ . وتتظافر وزارتي التعليم و الاشغال فى ايطاليا بالمحافظة على التراث الحضارى من النواحي الفنية والثقافية فى حدود قوانين ١٩٦١ وكذلك من ناحية تخطيط المدن لعام ١٩٦٢ .

وقد قام معهد تخطيط المدن الوطني ببحوث كثيرة فى هذا المجال ونبه المسئولين كما نبه المجتمع الى جذور المشكلة . كما قامت الجمعيات التاريخية بجهود اخرى فى هذا المجال . وقد وضعت قرارات مؤتمر جبيو عام ١٩٦٠ الاسس العلمية وتحديد العمل المنوط لجميع المسئولين عن المحافظة عن التراث الحضارى للبلاد .

وفى فرنسا أشار التقرير الى القوانين الخاصة « بالحماية الخاصة » وكذلك القوانين الخاصة بالحماية « العامة » للتراث الحضارى للبلاد . فالحماية الخاصة هي تلك التي صدر بها قانون مايو سنة ١٩٣٠ لمواقع التي تشمل مباني منفصلة وتقع تحت رعاية وزارة الدولة للشئون الثقافية ، أما الحماية العامة فقد شملها قانون تخطيط المدن الذى يعالج المناطق ذات التراث الحضارى وهذه من مسئولية وزارة الاسكان . وقد اتفقت كل من وزارة الدولة للشئون الثقافية ووزارة الاسكان على تحديد عدة « مناطق حساسة » وتراعي فيها عدد من الشروط الخاصة . ولا يسمح بالبناء فيها الا اذا روعيت هذه الشروط . وقد عضد قانون اغسطس سنة ١٩٦٢ تعاون اوزارتين فى هذا المجال ويوجد فى فرنسا بعض الهيئات الخاصة التي تعمل لحماية المناطق والمباني الاثرية . ومنها جماعة تخطط المدن والقرى التي اسسها جين جيرود وفى ديسمبر سنة ١٩٦٢ . ومنها جمعية حماية المناطق الاثرية والمباني الفرنسية القديمة .

وترجع الجهود التي ظهرت فى بريطانيا لحماية المباني الاثرية الى عام ١٨٧٧ عندما تكونت جمعية حماية المباني الاثرية . ثم تتابعت القوانين الخاصة بحماية التراث الحضارى للبلاد فى عام ١٩٠٠ وعام ١٩١٣ . ثم جاءت تشريعات تخطيط المدن والقرى لعام ١٩٤٧ والاضافات التي صدرت عليه عام ١٩٦٢ . لتمكن المسئولين من معالجة هذا الموضوع فى اطار مناسب لتخطيط المدن والقرى . وتقوم وزارة الاشغال بحماية المباني الاثرية كما تقوم وزارة الاسكان والحكم المحلي برقابة المباني ذات القيمة الاثرية . ومع الجهات الحكومية هناك منظمات خاصة مثل جماعة المحافظة على المناطق المفتوحة وطرق المشاة والتي تأسست عام ١٩٦٥ ثم مجلس المحافظة على الريف الانجليزى عام ١٩٢٦ . أما الصندوق الوطني المؤسس عام ١٨٩٥ فهو من أكبر المؤسسات البريطانية ويعمل لحماية المناطق ذات القيم التاريخية او الجمالية . ثم الصندوق الحضرى الذى أسسه وزير الاسكان والحكم المحلي عام ١٩٥٦ وهو يبدى اهتمامه بالنواحي المعمارية والتخطيطية والتصميم الحضرى ويعطي اهتماما خاصا بطابع المناطق الحضرية أو الريفية . كما يشرف على تخطيط كثير من المدن فى بريطانيا يهدف المحافظة على قيمتها التخطيطية . وقد قامت هذه الهيئة كذلك « بالتوعية ضد القبح » كما نظمت مجموعات من المتطوعين لازاله « المناظر التى تؤذى العين » وتمنح سنويا جائزة لاحسن تصميم حضرى فى كل مقاطعة . كما تنظم مؤتمرات سنوية لمناقشة المشاكل المعمارية والتخطيطية .

ويشير تقرير اللجنة الثقافية للمجلس الاوربي كذلك الى المجهودات التي بذلتها منظمة اليونسكو الدولية لحماية التراث الحضارى فى دول العالم . فقد اتخذت المنظمة عدة توصيات فى هذا المجال عام ١٩٦٢ ثم عام ١٩٦٤ . وفى عام ١٩٦١ نظمت لجنة الاسكان التابعة للجنة الاقتصادية لاوروبا دراسات خاصة هدفها ربط تطوير المدن بالاسس الاقتصادية والاجتماعية والمعالجة المستمرة لمظهر المدن وحماية المناطق التاريخية فيها . هذا وقد عالج مؤتمر المعماريين الدولي الذى عقد فى موسكو عام

١٩٥٨ موضوع التطور المستمر للمدن القديمة . وفي عام ١٩٦١ ناقش مؤتمر الاسكان والتخطيط في سانتياغو موضوع « المراكز التاريخية » كما عالج المؤتمر الدولي للمعماريين والفنيين في باريس عام ١٩٥٧ الموضوعات الفنية المتعلقة بحماية المباني الاثرية القديمة .

هذا وقد جاء المؤتمر الدولي للمعماريين والذي عقد في براغ في يوليه عام ١٩٦٧ متمما لهذه المجهودات وكان الموضوع الاساسي فيه هو « اثرات الحضارى والعمارة المعاصرة وبيئة الانسان » وقد تقدمت مختلف الدول المشتركة بمجهوداتها التطبيقية في هذا المجال وتعتبر ابحاث هذا المؤتمر من المراجع القيمة التي تستحق العناية للتعرف على مختلف التجارب والاساليب العلمية التي اتبعت في هذا المجال .

وتحت عنوان الحقائق الاساسية للمشكلة اشار تقرير اللجنة الثقافية للمجلس الاوربي الى ان المشكلة تثار من ناحية الضروريات والحاجة الى التقدم الاجتماعي والصحة العامة والتخطيط الذي يعتمد على مثل معدلات المواليد واحصائيات المرور بينما المهتمين بالتواحي الثقافية البحتة دائما ما يعيشون في الماضي . هذا في الوقت الذي كان فيه الفكر المعماري والتخطيطي ينقسم الى اتجاهين متضادين في النصف الاول من القرن العشرين ففي جانب وقف ليكوربوزيه واصحاب الوظيفية وعباد الآلة والخط المستقيم على استعداد لازالة تراث العصور الوسطى وعلى الجانب الآخر وقف فرانك لويد رايت واصحاب مدرسة العمارة العضوية يناهضون الاله ويعجبون بعمارة العصور الوسطى والطبيعية في مختلف اشكالها الحرة . ومع ذلك فكلا الجانبين يتعارض مع آثار الماضي . هذا وقد ظهر في الايام الاخيرة نوع من التقارب الفكرى بين الاتجاهين يمثله المعماريون الفنلنديون والمعماريون الايطاليون للربط بين الانشاءات الحديثة والتاريخ وبين النواحي الحسابية والحسية ، وبين المدينة الحديثة والمدينة القديمة ، حتى يتمتع السكان بالاستمرار الحضارى لمدنهم .

ويقول التقرير بعد ذلك ان الحاجة الحقيقية هي في تنمية وتقوية التعاون بين من يريد للماضي استمرار الحياة وبين من يتبصر لحياة الانسانية ويعمل على توفير حالات معيشة افضل لها في المستقبل . وان هذا التعاون يتم في كثير من الدول عن طريق تخطيط المدن والقرى .

ويشير التقرير الى ان تكامل مجموعات المباني التاريخية في حياة المدينة تواجه بعديد من العمليات الحساسة . فتخطيط المناطق القديمة يعني الاقل من عدد سكانها . وحيث ان الكيان العام لهذه المناطق سوف يتغير فسوف يتطلب ذلك نوعا آخر من السكان يتناسبون مع البيئة الجديدة مثل المثقفين والفنانين واصحاب الحرف القديمة . كما ان استعمالات المباني الجديدة قد تتغير الى وظائف أخرى مثل المعارض والصناعات اليدوية ومراكز الدراسات الاكاديمية والفنادق والمنشآت السياحية . وتنحصر المشكلة بعد ذلك في ايجاد السكان الذين يحافظون على الحياة في هذه المناطق .

وانتقل تقرير اللجنة الثقافية للمجلس الاوربي بعد ذلك الى اظهار اهمية دور تعليم السكان ليتعايشوا مع البيئة الجديدة ثم الى اظهار اهمية دور الادارة المحلية والمؤسسات العامة في تنفيذ هذه الاتجاهات الحضارية . هذا وقد عقدت كثير من الاجتماعات التي ناقشت هذا الاتجاهات واتخذت فيها عديد من القرارات الموجهة الى الدول الاوربية .

المحاولات التى تمت فى الدول الاخرى لربط المدينة والعمارة المعاصرة بالتراث الحضارى :

لقد ظهرت كثير من المحاولات التى هدفت الى ربط المدينة والعمارة المعاصرة بالتراث الحضارى . ومن أهم هذه المحاولات ما ظهر فى السنوات الاخيرة فى الاعمال المعمارية لبعض كبار المعماريين اليابانيين مثل كانزوتانجا وكوريكاوا . وكانت هذه المدرسة المعمارية قد تأثرت فى بادىء الامر بالمدرسة الوظيفية لكوربوزيه الا انها مع الوقت حاولت الارتباط بالتراث الحضارى للعمارة اليابانية وظهرت فى كثير من أعمالها المعمارية العمق فى تفهم القيم المعمارية للعمارةاليابانية القديمة وربطها بأحدث الوسائل الانشائية مما يضمن لها التعبير عن الاستمرار الحضارى .

وفى اتجاه آخر ظهرت محاولات (ماكسويل فراى)فى تطعيم عمارة المناطق الحارة الرطبة التى صممها فى غرب افريقيا ببعض الاشكال والعناصر المعمارية المستمدة من البيئة المحلية بهذه المناطق وذلك فى محاولة لربط العمارة فى هذه المناطق ببعض مقوماتها الحضارية مع دراسة أحدث النظريات العملية لمعالجة العوامل المناخية لهذه المناطق . وفى اتجاه مماثل استعمل مصممو جامعة المكسيك الجديد بعض التقاليد المحلية فى الرسم وحاولوا أظهارها على واجهات المباني وذلك فى سبيل اعطاء مجموعة مبانى الجامعة مظهرا وليس طابعا معماريا مميزا يرتبط الى حد ما بالتراث الحضارى للبلاد .

وبمتابعة التطور المعمارى الذى صاحب المعارض والاسواق الدولية التى اقيمت على مر السنين يتضح ان هذه المعارض كانت مسرحا لاظهار الطابع المعمارى لكل دولة فى جناحها الخاص . فمن التقليد المباشر للطرز المعمارية القديمة لهذه الدول الى اظهار المقومات المعمارية القديمة لها فى انشاء حديث ، وهناك أمثلة عديدة لهذه الاتجاهات ظهرت فى البحث الذى أعده المؤلف عام ١٩٦٤ عن « الاسواق والمعارض الدولية ـ تخطيطها ـ عمارتها ـ انشاءاتها » .

الخاتمة :

على ضوء الدراسات التحليلية للظروف البيئية التى تعيش فيها المدينة العربية أمكن استخلاص القيم التخطيطية والمعمارية التى يمكن أن تكون أساسا واضحا امام المخطط والمعمارى فى ربط المدينة المعاصرة بالتراث الحضارى سواء كان ذلك بالنسبة للمناطق التاريخية القديمة أو المناطق الحديثة أو مناطق الامتداد ـ كما توصل البحث الى أسلوب لربط الحركة بالقياس فى تشكيل المدينة وذلك كوسيلة لالتقاء العنصر الانسانى بالتقدم التكنولوجي فى نطاق التشكيل العام للمدينة المعاصرة . وفى نفس المجال عرض الكتاب بعد ذلك الى مدى تأثير تصنيع المبانى على القيم الحضارية للتراث التخطيطى والمعمارى للمدينة . ثم أشار الى بعض الاسس التشريعية التى تساعد على ربط المدينة بتراثها الحضارى . ثم ناقش الكتاب التجارب المختلفة لهذا الموضوع سواء منها ما تم على المستوى العالمى أو على المستوى العربى .

وهكذا تبرز أهمية ربط المدينة المعاصرة بتراثها الحضارى كهدف لموازنة الاحتياجات المادية والاحتياجات العاطفية فى تكوين المجتمع الحضرى المعاصر . ومع ذلك فان قصور الاهداف على كونها نتائج لدراسات علمية لا يمكن أن يضمن لها الاستمرار ما لم تسايره حركة قومية تدعو الى هذه الاهداف وتعمل على اخراجها الى عالم التطبيق . ليس فقط فى التشكيل الطبيعى للمدينة ولكن فى التشكيل الاجتماعى

لسكان المدينة بهدف بناء الهيكل الطبيعى للمدينة المعاصرة مع الهيكل الاجتماعى لسكانها . حتى تنمو المدينة كعضو حى فى بيئة حضارية صحية .

من هنا يمكن تحديد طبيعه العمل التخطيطى والمعمارى الذى يضمن تحقيق هذا الهدف وذلك فى الاتجاهين الاتيين : ـ

(أ) الاتجاه الاول يرتبط بخلق الوعى التخطيطى والمعمارى ليس فقط فى المدارس المعماريه المختلفة او عند المعماريين الذين يضطلعون بعبء بناء المدينة العربية ولكن بخلق هذا الوعى عند المسئولين عن سياسة بناء المدن وعند السكان الذين يقطنون هـذه المدن .

ويمكن اجمال العمل التنفيذى لهذا الاتجاه فى ما يلي : ـ

١ ـ تكون جماعة للتخطيط والعمارة المعاصرة التي تؤمن بربط المدينة المعاصرة بالتراث الحضارى وتعمل من اجله . وذلك بهدف الاجتماع على فترات متقاربة فى ندوات علمية وتطبيقية لمناقشة جوانب الموضوع وبلورته وايجاد اللغة المشتركة بينهم انتي يمكن ان تكون بعد ذلك منطلقا الى مجالات التعليم والوعي الشعبي .

٢ ـ تتبنى الجماعة المسابقات التخطيطية والمعمارية النى تهدف الى حل المشاكل التخطيطية والمعمارية للمدينة العربية وربطها بتراثها الحضارى . بحيث تتم هذه المسابقات على المستوى اعربي وتعطي للمتسابقين حرية الحركة والانتقال وحضور المناقشات الفنية لنتائج هذه المسابقات .

٣ ـ تتبنى جماعة التخطيط والعمارة المعاصرة الدراسات العلميه والتطبيقية والتشريعية وتعمل على نشرها ووضع التوصيات الخاصة بها لدى المسؤولين وتوعية الشعب بهذا الموضوع بجمع وسائل الاعلام المختلفة .

(ب) الاتجاه الثاني ويرتبط بوضع القيود التي تحكم المستوى الفكرى والتطبيقي للتخطيط والعمارة فى المدينة العربية . ويمكن اجمال العمل التنفيذى لهذا الاتجاه فيما يلى : ـ

١ ـ عدم المساح لمزاولة المهنة من المخططين او المعماريين الا من قضى مدة لاتقل عن سنتين بعد حصوله على المؤهل العالي وبعد اجتياز الامتحان الخاص بممارسة المهنة وتقديم بعض الدراسات التي تضمن ارتباط المدينة بتراثها الحضارى كما هو معمول به فى كثير من الدول المتقدمة .

٢ ـ تكوين لجان للتخطيط والعمارة فى كل مدينة او حي تعداده حوالي ٢٥٠٠٠٠ نسمة وذلك لاعتماد المشروعات التخطيطية او المعمارية التي تتقدم بها الاجهزة الخاصة او العامة على اساس القيم التخطيطية والمعمارية التي تساعد على ربط المدينة بتراثها الحضارى . خاصة فى المناطق التاريخية كما هو معمول به فى كثير من المدن العريقة فى الدول المتقدمة .

٣ ـ قيام الاجهزة التنفيذية فى المدن العربية بعمل الدراسات التخطيطية والمعمارية للمناطق الحساسة من هذه المدن وذلك بهدف تحديد الاسس العامة للمقومات التخطيطية والمعمارية التي تلتزم بها الجهات المستفيدة فى مشروعاتها المختلفة.

وهكذا يمكن ربط النظريات الفلسفية بالخطوات التطبيقية التى تضمن اظهار التراث الحضارى فى المدينة العربية المعاصرة .

والله ولى التوفيق

مطبعة حكومة الكويت

مطبعة حكومة الكويت